



PROVISIONAL  
A/33/PV.18  
3 October 1978  
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، الساعة ١٠/٣

( كولومبيا )

السيد ليفانو

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

ألقى الكلمات من :

السيد جاليلي ( أفغانستان )

السيد شنوك ( تشيكوسلوفاكيا )

السيد آل خليفه ( البحرين )

السيد كيوتشا ( جمهورية الكاميرون المتحدة )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

78-72502/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد جاليلي ( أفغانستان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، سوف أبدأ حديثي أمام هذه الجمعية الموقرة بأن أنقل اليك ومن خلالك الى كل الامم المحبة للسلام الممثلة هنا التحيات الاخوية المخلصة لزعيمنا المحبوب العظيم ، نور محمد تراقي ، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي في أفغانستان ، ورئيس مجلس الثورة ورئيس الوزراء في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وأن أنقل رسالته ، رسالة الصداقة والتضامن وأطيب الاماني بنجاح مداولاتنا لصالح السلم الدولي والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

وأسمحو لي ، سيدي الرئيس ، أن أتوجه اليك باسم وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية بتهنئتنا القلبية لانتخابك الاجماعي الذي استحقته عن جدارة رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة . واننا لمحظوظون حقا ان نجد في شخصكم ومكانتكم المرموقة وخبرتكم العظيمة وقد رتكم على قيادة مداولاتنا شخصا سوف يقود أعمال دورتنا هذه . وأود أيضا أن أشيد بسلفكم السيد لزار مويسوف ، من يوغوسلافيا للحكمة واللباقة التي أدار بها مهمته الدقيقة خلال الدورة الثانية والثلاثين وما أعقبها من دورات استثنائية للجمعية العامة .

وقيل أن أنتقل الى لب بياني ، فانه من الملائم أن أعرب عن أطيب التمنيات لأميننا العام ، الدكتور كورت فالدهايم ، وأن أعرب عن تقدير وفدي العميق للطريقة الفعالة التي يتحمل بها المسؤوليات الجسام لمنصبه الرفيع .

وانه لمن دواعي الخبطة لفودي أن يرحب بحزر سليمان عضوا في الأمم المتحدة . واننا نعتبر قبول هذه الدولة الفتية في الأمم المتحدة خطوة أخرى على طريق تحقيق مبدأ عالمية المنظمة العالمية كما هو مجسد في ميثاق الامم المتحدة ، ونود أن نؤكد لوفدها تعاوننا الكامل .

ان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية الى الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، الرفيق حافظ الأمين ، أتاحت له الفرصة للحديث من على هذه المنصة لاطلاع المندوبين الموقرين على خلفية الثورة العظيمة في السابـع

والعشرين من نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، عندما وجدنا أعضاء حزب الشعب الديمقراطي في أفغانستان بما في ذلك ضباطنا وجنودنا الشجعان والوطنيون في القوات المسلحة ، تحت القيادة الكاملة للحزب وبالتأييد المطلق لشعبنا النبيل ، انما استطاعوا أن يسقطوا وينجح قلاع الاستبداد والطغيان وأن يسحقوا البقايا الاخيرة لملكية متداعية كانت تحاول بغير جدوى تكريس مصالحها الانانية تحت ستار نظام جمهوري . وقبل انتهاء اليوم ، فان علم النظام الديمقراطي الجديد ظهر في أفق أفغانستان ، معلنا انتصار وضع حد لنظام غريب قام على الاقطاع والارستقراطية ، ومعلنا أيضا بدء عهد جديد مكرس لمبادئ التقدم الاجتماعي والاقتصادي وبناء مجتمع متحرر من الفقر والفساد واستغلال الانسان لآخيه الانسان .

انقضت ستة شهور منذ قامت ثورتنا الطافرة وخلال هذه الفترة القصيرة من الزمن فان حزب الشعب الديمقراطي في أفغانستان ، الممثل الحقيقي لشعبنا العامل والمحافظ على حقوقه ومصالحه المقدسة يحاول بشكل مستمر أن يخلق ظروفًا مواتية لتحقيق الطموحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب ودعم مكاسب الثورة وذلك بالقضاء على كل المؤامرات الامبريالية والرجعية والعناصر التي تحاول بغير جدوى احباط أو تعويق هذا الاتجاه التاريخي . اننا نحمل على أكتافنا مسؤولية جسيمة ، ولكننا نستمد التشجيع والعون من معرفتنا أن قوى التاريخ التي أثبتت بشكل قاطع أن المقهورين سوف ينتصرون على القاهرين وأن المستغلين سوف ينتصرون على من يستغلهم معنا ، وأن ارادة شعب أفغانستان لا يجب أن تؤخذ كقضية مسلمة .

وفي الفترة القصيرة من الزمن التي انقضت منذ استطاع حزب الشعب الديمقراطي في أفغانستان أن يعهد اليه بادارة اجهزة الدولة ، تم اتخاذ خطوات كبرى في اصدار وتنفيذ التدابير التي ترمي الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا بالاشتراك البناء والفعال لشعبنا . ان خطوات المؤسسة قد اتخذت تمهيدا للطريق أمام اصلاح الزراعي الديمقراطي ويجري حاليا اعداد خطة خمسية ترمي الى وضع برامج في قطاعات أخرى تضمن الاستخدام الفعال والاستفادة الكاملة من مواردنا الطبيعية التي ظلت لقرون تستغل خدمة لمصالح اقلية متميزة مختارة .

ونحن على ثقة بأن جهودنا لن تضيع سدى ، وأنه في القيام بمهمتنا التاريخية وبالتغلب على التخلف الذي ورثناه عن النظم السابقة ، فاننا سوف نحظى بالعون والتأييد ، غير المشروط من جانب كل الامم المحبة للسلام ، متحررا من أى غرض استغلالي أو سياسي .

وفي علاقاتنا الخارجية فان سياستنا المعلنة القائمة على الاستقلال ، والتعايش السلمي ، وعدم الانحياز النشط والايجابي ، والحكم الحر على القضايا الدولية على أساس مزاياها وظروفها ، انما ينبع من الطموحات العميقة لشعبنا الذي يحب السلم والحرية ويزدري أية مؤامرات عدوان أو توسع طموح . اننا نريد ونرغب في اقامة وتطوير علاقات صداقة وتعاون مخلص مع كل الدول المحبة للسلم التي تؤيد ثورتنا ثورة نيسان /ابريل على أساس من الاحترام المتبادل لمبادئ المساواة ، والاستقلال ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والسيادة ، ووحدة الاراضي .

وفي هذا الصدد فان علاقاتنا مع جيراننا الاقربين ، الاتحاد السوفياتي ، علاقة نموذجية . ان هذا السجل للتعاون الودي والمخلص وحسن الجوار فيما بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي يحترمه شعبنا وكل الشعوب المحبة للسلم في العالم . انه مثال مشرق على التعايش السلمي يجب أن تحذو حذوه كل الدول المجاورة .

ان العلاقات الودية فيما بين جمهورية افغانستان الديمقراطية والامة الهندية العظيمة تزداد ونحن نتوقع علاقات مماثلة مع اصدقائنا التاريخيين المجاورين لنا ، ايران والصين .

كذلك يحدونا الأمل ، في أنه من أجل إقامة علاقات ودية وتعاون أكبر فيما بين بلدينا ، فان حلا عادلا ووديا سيمكن التوصل اليه من خلال الحوار المخلص والودي ، حيث أن الخلاف السياسي الوحيد القائم فيما بيننا وبين باكستان يتعلق بالقضية الوطنية الخاصة بشعب باشتون وبالوش ، على أساس الخلفية الوطنية والتاريخية .

لقد أعلننا رسميا أن الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبإعلان حقوق الانسان ، انما يشكل حجر الزاوية في سياستنا الخارجية ، وان إعادة تأكيد ايماننا بهذه المبادئ اليوم لا يجب أن يفسر على أنه مجرد أداء لشعائر وطقوس ولكنه ينبع من ايماننا العميق بالمبادئ التي نرى أنها واضحة ، وينبع أيضا من اخلاصنا لمنظمة تلعب دورا هاما في مجال الاستعمار والتمييز العنصري والتنمية الدولية . ولكن هذه المنظمة الدولية ، لكي تكون فعالة حقا ، يجب أن تكون أداة متطورة وتقديمية لمواجهة التغييرات الديناميكية التي تطبع عصرنا ، مؤدية بذلك وبنجاح ، مهمتها في خلق عالم يقوم على أساس العدل والانصاف وتعزيز السلم والأمن الدوليين ونشرهما في جميع مناطق العالم ، انسجاما مع رغبات وطموحات غالبية الدول الأعضاء بها . ان هذا الهدف ، مع ذلك ، قد أحبط حتى الآن نتيجة قصر نظر وأنانية أقلية صغيرة ، من خلال اهمال قرارات الأمم المتحدة ، ولكننا نعتقد ان هذه المنظمة سوف ترقى الى مستوى التحدي وتوضح الأهداف النبيلة والايجابية للبشرية . وكما كررنا مرارا ، فان وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية سوف يؤيد كل اجراء يرمي الى تعزيز السلم والأمن الدوليين والتفاهم الدولي . وفي هذا الاتجاه فان وفد بلادي يعتبر مشروع الاقتراح المقدم من جمهورية بولندا الشعبية ، والخاص بإعلان حول اعداد المجتمعات للعيش في سلم ، والوارد في الوثيقة A/C.1/33/2 ، هو مشروع هام ويستحق البحث والتعاطف من جانب جميع القوى المحبة للسلم .

ان معظم الحاضرين هنا في قاعة هذه الجمعية ، قد اجتمعوا في بلغراد كأعضاء في حركة عدم الانحياز لتبادل الآراء حول المسائل المشتركة والقضايا الاقتصادية والسياسية الملحة التي تستحق الاهتمام العاجل من جانب المجتمع الدولي . ان هذه الحركة استطاعت أن توضح بنجاح قدرتها على الحفاظ على وحدتها وتضامنها ضد القوى الرجعية ، واتخذت قرارات بالغة الأهمية بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين وشرور الاستعمار والامبريالية والعدوان والسيطرة الأجنبية

والتمييز العنصري والفصل العنصري والدفاع عن حرية الشعوب وحقوقها في تقرير المصير . ونحن نعتقد أن هذه القرارات وبرامج العمل من أجل التنمية الاقتصادية يمكن أن تكون خطوطا توجيهية بناءة ومفيدة خلال مداولاتنا الحالية .

ان الدورات السنوية للجمعية العامة تتيح فرصة للنظر الى الموقف الدولي بعمق وتقييم المنجزات أو النكسات بشكل واقعي ، وذلك في المجالات التي تؤثر على سلم العالم وتقدمه . وانه لما يحزننا فعلا أن نلاحظ أن الموقف بالنسبة الى معظم المشاكل ، اما انه ظل كما هو أو سمح له بأن يتردى ، بل ان عملية الانفراج قد هددت باتجاهات قد تعيد الى الحياة مظاهر الحرب الباردة . وتؤمن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ايمانا راسخا بأن مثل هذه الاتجاهات يجب أن توقف ، وبأن عملية الانفراج يجب أن تعمق وأن يوسع من نطاقها لكي تضم جميع أقاليم العالم ، ولا بد أن تتحول الى قوة ايجابية تخدم وضع نظام جديد أكثر انصافا للعلاقات الدولية . ونود أن نرى عملية الانفراج وقد امتدت الى المجال العسكري أيضا ، ان لا يمكن لأحد أن ينكر أن سباق التسلح قد اتخذ أبعادا لم يسبق لها مثيل ، وان مئات البلايين تنفق الآن على الأسلحة ، ولقد كان من الممكن أن تخدم أغراضا أكثر نبلا . ان الفكرة القائلة بأن القوة العسكرية تردع العدوان لا يمكن أن تطبق في عالم متكافل ، ويجب على جميع الدول النووية وغير النووية ، الكبيرة والصغيرة ، النامية والمتقدمة ، أن توحد جهودها من أجل وقف سباق تكديس الأسلحة النووية والأجهزة الحديثة للدمار الشامل مثل قنبلة النيوترون .

ان الزيادة الكمية والنوعية في انتاج الأسلحة التقليدية ، تشير قلقا عميقا لدى جميع الأمم التقدمية المحبة للسلام ، لأنها تعد أدوات افناء في مناطق تناضل فيها الشعوب من أجل حقوقها المشروعة ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية ، كما أنها تساعد على تكريس وتوسيع نطاق مجازات الصراع .

ومن هنا ، فان وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، يعتبر التنفيذ الفعال للقرارات التي أقرت خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة ، أمرا بالغ الأهمية ويؤيد تمام التأييد ، من كل قلبه ، الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي تشارك فيه الدول جميعا ، هو مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بحظر استخدام بعض الأسلحة التقليدية أو الحد منه ، والمقرر عقده في السنة المقبلة .

ان وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، يؤيد تمام التأييد مبادرة الاتحاد السوفياتي التي اقترحها السيد أندريه غروميكو وزير الخارجية ورئيس وفد الاتحاد السوفياتي في هذه الدورة ، والرامية الى ابرام اتفاقية دولية لتعزيز ضمانات الأمن للبلدان غير الحائزة على الأسلحة النووية .

ولقد أيدنا أيضا ولا نزال نؤيد ، ادراج هذا الاقتراح كهند في جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة باعتباره مسألة مهمة وعاجلة .

ونحن نعتبر أن هذه المبادرة في صالح السلم العالمي ، ومن شأنها أن تعزز ثقة البلدان غير النووية بالنسبة الى أمنها .

وعند مناقشة نزع السلاح في اطار السلم والأمن الدوليين ، فان وفد بلادي لا يمكن أن يحجم عن التعبير عن آرائه حول وجود القواعد العسكرية الأجنبية العدوانية على أراضي الغير ، واننا ننظر الى ذلك على أنه امتداد لسباق التسلح وسبب من الأسباب الرئيسية للتوتر العالمي والتعقيدات في المنطقة التي توجد فيها مثل تلك القواعد .

وعلى أساس هذا الايمان ، فاننا - في منطقتنا - نحيد مفهوم أن يكون المحيط الهندي منطقة سلم ، وضرورة وضع حد للتنافس العسكرى بين الدول الكبرى في المحيط الهندي ، من خلال الازالة الفورية للقواعد والمنشآت العسكرية في هذا المحيط ، بما في ذلك ما هو موجود في ديبغو غارسيا . ان جميع القوات الأجنبية يجب أن تسحب من الجزء الجنوبي من كوريا . اننا ننظر الى مثل هذه القواعد ، ليس فقط على أنها تضعف من قوى السلم والتقدم ، ولكنها ، في نفس الوقت ، تعوق تعزيز الاستقلال الاقتصادى والسياسى لدول المنطقة .

ان حركة الامم والبلدان في العالم ضد الامبريالية والاستعمار ، والفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، حققت انتصارات متزايدة ، في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ونحن مقتنعون ، تمام الاقتناع ، بأننا نقرب حثيثا من وضع حد للجيوب الاخيرة للاستعمار والسيطرة الأجنبية في الجنوب الافريقى . ان حركات التحرر الوطنى لشعوب ناميبيا وزمبابوى وآزانيا ، تتزايد في حجمها ، وتعد شاهدا على حقيقة أن ارادة الشعب المقهورة في الجنوب الافريقى ، لمقاومة طغيان التمييز العنصرى وحكم الاقلية ، لا يمكن أن تقمع .

وفي مواجهة احتمالات انهيار كامل ، اضطرت النظم العنصرية الى اللجوء الى مناورات مخزية ، في محاولة أخيرة ، لتأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية ، بمساعدة من حلفائها الامبرياليين ، الذين يتحدون الرأى العالمى وقرارات الامم المتحدة ، فيواصلون تعاونهم الاقتصادى والعسكرى والسياسى ، ويقدمون ، ويمدون هذا العون ، حتى الى المجال النووى . ومع ذلك ، فانهم وحماهم ، يريدون لنا أن نعتقد بأنهم يتجهون الى تحقيق حتمية عملية التحرر ، وانهم يحاولون التكيف معها . ولكننا قد تعلمنا أن نميز بين الحقيقة والزيف . ونحن على ثقة من تكتيكات التسويف والتأخير لا يمكن أن تحرم الشعوب الافريقية ، في زمبابوى وناميبيا ، من تحقيق أهدافها الأصيلة . ومع ذلك ، وتسهيلا لهذه العملية ، ومنعا لاراقة مزيد من الدماء ، وضع المجتمع الدولى شروطا لعملية تقرير المصير في ناميبيا . ويحدو وفد بلادى أمل وطيد بأن الامم المتحدة لن تتراجع عن تصميمها في ضمان التنفيذ . وفي نفس الوقت ، فان سوابو ، وهي الممثل الاصيل الوحيـد لشعب ناميبيا ، يجب أن تعطى كل التأييد الضرورى لمواصلة نضالها ضد الفظائع وعمليات القتل ، التى يرتكبها نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا . وبالمثل ، فان شروط أية تسوية فـي



زما بوى يجب أن يطيها محاربو الجبهة الوطنية . ونحن مقتنعون بأن الدائرة التي تستحوذ عليها عقيدة التفوق العنصرى ، لن يكون في مقدورها أن تمنع شعب زما بوى من ممارسة حقوقه لفترة طويلة .

ان أفغانستان ، التي كان عليها أن تخوض نضالا شاقا ضد الامبريالية والاستعمار لتحصل على استقلالها ، تتضامن بعزم مع الشعوب المصممة على أن تضمن حقها في تقرير المصير . وبالتالي ، فانها تشيد بالقرار الشجاع ، الذى اتخذته موزامبيق وأنغولا ودول المواجهة الاخرى ، بتطبيق العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة ضد نظم الاقلية في الجنوب الافريقي ، معرضة نفسها بذلك لأن تكون ضحية لتهديدات لا تنقطع ، واعتداءات عسكرية من جانب المتمردين العنصريين البيض . ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعرب عن تعاطفها وتضامنها مع النظم التقدمية وأنغولا وموزامبيق ، ودول الخط الاول الاخرى ، وتدين بقوة كل أعمال العدوان ضدها . اننا نعتبر أن مثل هذه الاعمال تشكل تهديدا لجهود هذه الدول من أجل تعزيز استقلالها ، وتقديم العون لآخوانهم الافارقة في محاولتهم لحقهم في تقرير المصير .

ونحن على ثقة من أنه من خلال جهودهم ، وسعون الامم الاخرى المحبة للسلام ، سوف ينضم الينا قريبا الممثلون الحقيقيون لزما بوى وناميبيا في قاعة هذه الجمعية . وعند بحث المشاكل التي تؤثر على القارة الافريقية العظيمة ، فان جمهورية أفغانستان الديمقراطية - كمضو في حركة عدم الانحياز - لا يسمعها الا أن تعبر عن آرائها حول الموقف السائد في القرن الافريقي ، حيث أطراف الصراع هي أيضا أعضاء في هذه الحركة العظيمة . اننا نعتقد أنه يجب على الاطراف المعنية أن تسوى خلافاتها من خلال المفاوضات السلمية والتفاهم ، بما ينسجم مع مبادئ حركة عدم الانحياز وميثاق الامم المتحدة . ونحن نعتبر أن أى تدخل في هذه المنطقة بمثابة محاولات من القوى الرجعية والامبريالية للسيطرة على القارة الافريقية . ان وفود أفغانستان ، يؤيد تمام التأييد ، النضال البطولي لشعب اثيوبيا ، دفاعا عن استقلاله ووحدته أراضيها ، ويؤمن بأن أى مساعدة يتم الحصول عليها من الدول الصديقة ، لتحقيق هذا الغرض ، لها ما يبررها تماما .

ان قضية الشرق الاوسط تدور أساسا حول مشكلة فلسطين ، وهي مشكلة معقدة ، تتحمل هذه المنظمة بالنسبة لها مسؤولية كبرى . لقد كانت هذه القضية سببا في أربعة حروب متعاقبة في المنطقة . وقد أصبح واضحا أنه ما دام الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية الاخرى في المنطقة ، لم تستعد حقوقها المشروعة ، لن يكون هناك سلم أو استقرار في الشرق الاوسط .

ان شروط التوصل الى سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط ، تكمن في استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين في تقرير مصيره ، كما هو مؤكد في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) ، بما في ذلك حق هذا الشعب في انشاء دولة وطنية له ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة .

ومن أجل هذه الغاية ، يرى وفدى أن عقد مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط ، مع الاشتراك الكامل والنشط لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، يشكل خطوة هامة وحاسمة في اتجاه تمهيد الطريق أمام تسوية عادلة لمشكلة فلسطين ، ووضع حد لعدم الاستقرار والاضطراب الذى كان طابع منطقة الشرق الاوسط لفترة تزيد على ٣٠ عاما .

ان عملاء الامبريالية وأعداء السلم لم يقصروا أنشطتهم على المناطق المباشرة في فلسطين ، ولكنهم وسعوا من أنشطتهم لكي تمتد الى دول أخرى مجاورة محبة للسلم . ان الصدامات الدموية التي تتم في لبنان ليست سوى نتيجة للموقف الحرج في الشرق الاوسط . وبينما يناضل العرب من أجل استعادة أراضيهم المحتلة ، نسقت القوى المناهضة للعرب جهودها في لبنان . ولقد تابعنا أحداث هذه الحرب الاخوية ، وشعرنا بخيبة أمل ازاء ما بدر من امكانية التوفيق بين الاطراف المتصارعة .

ان وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية يأمل مخلصا ، في أن المؤامرات ضد لبنان والقضية الفلسطينية والأمة العربية سوف تبوء بالفشل ، وان كل التأييد والعون الضروري سوف يقدم من أجل استعادة الاستقرار في لبنان ، ومن أجل الحفاظ على سلامة أراضي هذا البلد ، والوحدة الوطنية لشعبه .

انتقل من منطقة الشرق الاوسط ، التي تضم الجزء الشرقي من حوض البحر الابيض المتوسط ، الى جزيرة موجودة في منطقة استراتيجية شمال بحرايجه ، ولقد أصبحت تشل وبشكل متزايد ، تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين ، وهي جزيرة قبرص . وانني على ثقة من أنني أعرب عن آراء غالبية زملائي عندما أعلن أن حل هذه المشكلة الخطيرة والمعقدة يتطلب ضمان سلامة الأراضي والسيادة والاستقلال وعدم الانحياز لقبرص ، وتسوية مشاكلها الداخلية من جانب القبارصة أنفسهم . وهي تسوية يكون من شأنها ان تضمن حقوق الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية داخل اطار اتفاق مقبول للطرفين .

ان وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، يؤمن ايمانا قويا بأن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق الا بعد انسحاب جميع القوات الأجنبية من الجزيرة ، وبعد أن ينتهي وجودها العسكري ومنشأتها أيضا .

انتقل الآن الى القارة العظيمة التي ننتمي اليها في افغانستان ، فأقول ان وفد بلادي لا يمكن أن يلتزم الصمت ازاء المشكلة الشيرة للانزجاج والمتعلقة بشعب كوريا المقسم ، وكذا ازاء الزيادة في التوتر السائد في هذا الجزء من العالم .

ان وفد بلادي ليؤكد من جديد تأييده لقرار الامم المتحدة المتعلق باعادة التوحيد السلمي لكوريا بعيدا عن التدخل الأجنبي ، ويعتبر أن انسحاب جميع القوات الأجنبية ، بما في ذلك فك جميع المنشآت العسكرية من الجزء الجنوبي من كوريا ، أمر ضروري .

وأخيرا وليس آخرا ، عندما نستعرض الموقف السياسي الدولي ، فان وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية لا يمكن الا أن ينتقل الى قارة عظيمة أخرى ، لكي يصرب عن سخطه ازاء الجهود المستمرة من جانب دول معينة لتقويض دعائم استقلال امريكا اللاتينية ودول الكاريبي ، بخلق نظم من شأنها ان تخدم مصالحها . اننا نعرب عن الأسف للانتهاك المستمر لحقوق الانسان

وللحريّات في العديد من دول أمريكا اللاتينية ، التي تسود فيها مثل تلك النظم .

ان المتحدثين الذين سبقوني ، قد تناولوا الفروق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية . وأود ان اضيف ان مثل هذه الفروق ، لم تنبع من عجز كما من ناجم عن الموارد أو القدرات في مثل تلك البلدان ، ولكن جذورها تكمن في الحقائق التاريخية الموروثة من عهد الاستعمار ، ووجود هيكل اقتصادي غير متوازن يرمي الى خدمة وتكريس المصالح الاستغلالية لأقلية من الدول ، جمعت ثروات على حساب البلدان النامية بما يضر ثلثي البشرية . ان المقاومة العنيدة للبلدان المتقدمة للتنفيذ العملي لأهداف ومبادئ الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل الذي يرمي الى تنفيذ هذا الاعلان وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، تعد شاهدا على الجهود الرامية الى الحفاظ على المصالح الأنانية والمزايا المكتسبة والموروثة .

ان مثل هذه المقاومة ، وهذا التردد في التفاوض حول القضايا الجوهرية ، لا يمكن الا أن يفسرا على أنهما تصميم من جانب هذه الدول على احباط جميع الجهود التي ترمي الى وضـع استراتيجية سليمة ، يكون من شأنها ان تضمن التطوير والتنمية الواقعية والمتوازنة للبلدان النامية ، بعيدا عن الاغراض الاستغلالية والاستعمارية . ان مثل هذه المقاومة ، أو الافتقار الى الارادة السياسية ، قد ظهر ايضا في عدم تحقيق هذه الدول للهدف المطلوب ، وهو تقديم عون رسمي للتنمية للبلدان النامية يصل الى ٧٠ في المائة من اجمالي الناتج الوطني في اطار استراتيجية الانماء الدولية لحقد الانماء الثاني . وفي حالات معينة ، تلك التي تم فيها تحقيق هذا الهدف ، فقد بذلت محاولات لانتهاك الحقوق السيادية للبلدان المستفيدة ، وذلك بمحاولة فرض أولويات لا تتسق مع البرامج الوطنية للتنمية في تلك البلدان .

اننا ندين بقوة أى برنامج عون أو مساعدة يكون مشروطا بأغراض استغلالية ، سواء كان ذلك في اطار تحويلات المساعدات الرسمية للتنمية ، أو المساعدات الثنائية ، لأن التجربة المبررة للبلدان النامية قد أثبتت أن الاعتماد على مثل هذا العون ، مسألة لا جدوى منها .

ان الحاجة الى وضع تدابير خاصة للتخفيف عن عبء الديون في البلدان النامية ، لاتزال

حتى الآن تواجه أذا أنا صماء . ان معظم هذه الديون تنبع مما سبق تقديمه كمون وكساعات بأسعار فائدة باهظة . وهكذا فان مثل هذا المون ، قد قضى على الغرض الذى من أجله قد تم طلبه .

ان النظام الاقتصادى الحالى ، القائم على علاقات السيطرة الاقتصادية والاستغلال والتبعية ، لا يمكن الموافقة عليه في عالم يسعى الى العدالة والانصاف ، والاستغلال المنظم للموارد العالمية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة . اننا في العالم النامي لا نعتبر الفروق الحالية مسألة اقتصاد فحسب ، ولكنها مسألة أدبية ومعنوية ، لا بد للدول المتقدمة في الغرب أن تهتم بها ، ببحث عدالة نظام اقتصادى مكنها ، على مدى قرون ، من أن تصل الى الذروة الحالية للرخاء فيها ، بينما الملايين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يعيشون في فقر وبؤس وحرمان . فليبحث هؤلاء عما اذا كانت العلاقات والصفقات التجارية سوف تبقى كما هي لا تلوثها اشكال الاستغلال - وهي في واقع الامر نتيجة استغلال مباشر - وما اذا كانت الاختلالات المستمرة ، التي يشهدها النظام النقدى العالمى والتي تعتبر الدول الغربية مسؤولة عنها ، ليست مصدرا للاضطراب في التجارة ، وضافة الى الأعباء الهائلة التي تتحملها اقتصاديات البلدان النامية ، وما اذا كانت الأزمات في اقتصاديات هذه البلدان واللجوء المتزايد من جانبها الى سياسات الحماية لم يؤثر فعلا على الدول النامية وعلى جهود التنمية فيها الرامية الى التغلب على تخلف تلك الدول وتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى لشعوبها الكادحة ؟ يجب أن توجه الدول الغربية هذا السؤال الى نفسها . انه ما لم يزل التحيز الموروث والموجود في المؤسسات الحالية ، وما لم يتم التوازن مع القوة الاقتصادية الضخمة للبلاد الغنية ، فان الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة ، سوف تستمر في الاتساع .

ان الافتقار الى وجود رؤية صحيحة والتأجيلات المفرضة التي تسود معالجة القضايا السياسية الكبرى ، لا يجب أن يمتد أثرها الى المجال الاقتصادي . وكما أن أمل الانسان الكبير في السلم والأمن السياسيين يكمن في أن يحل محل نظام القوى السياسية القديم نظام دولي ديمقراطي ، فان أمله في السلم والأمن الاقتصاديين ، يعتمد على قيام نظام اقتصادي أساسه العدل والانصاف . فالفقر والرخاء لا يمكن أن يتعايشا الى مالا نهاية .

وفي هذا الصدد ، فان وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية يود أن يعرب عن تقديره المخلص للدول الاشتراكية والقوى التقدمية الأخرى التي أثبتت انها الشريك النشط والطبيعي للبلدان النامية ، بتقديم التأييد لمطالب هذه البلدان - بصفة مستمرة - في أن يكون لها نصيب عادل في موارد العالم ، ومن أجل خلق ظروف مواتية تؤدي الى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية سريعا .

وهناك مسألة أخرى يعتبر وفد بلادى أنها ترتبط ارتباطا لا انفصام لـه بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ألا وهي محنة البلدان غير الساحلية الأقل نموا والتي تستحق اهتماما خاصا . ان أسعار النقل المرتفعة للغاية ، انما تقلل كثيرا من حصة صادرات تلك البلدان وتؤدي الى زيادة هائلة في نفقات النقل . ومن حق هذه البلدان أن تحصل على حقوق معينة ، نعتبرها طبيعية ، ومنها حق حرية الوصول من وإلى البحر ، بما في ذلك حق المرور العابر بحرية . ونحن نأمل في انه عند صياغة الاستراتيجية الدولية الجديدة ، أن تولى أهمية خاصة للمشاكل والمتطلبات المحددة لهذه المجموعة من البلدان ، ونأمل أيضا أن تبدي دول المرور العابر الارادة السياسية لاحترام وضمن هذه الحقوق .

وفي الختام أود أن أعود بايجاز الى موضوع تحدثت عنه آنفا . وهو اننا ان نشارك في هذا المحفل العالمي ، فان أنظار العالم مركزة علينا ، كما أنه يحق لشعوب العالم أن تتوقع أن تسهم هذه المنظمة اسهاما ايجابيا في أن تترجم الى واقع ، المثل العليا للسلم والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . ونحن نؤمن بأن هذه المنظمة العالمية يمكن أن ترقى الى مستوى هذا التحدي ، لو أبدينا نحن أعضاؤها احساسا بالواقعية وايماننا بالتضامن الانساني ، بالاستجابة الى دعوة البشرية الى التعاون لا الى المواجهة ، وضمن أن جميع التغييرات الفعلية والمحتملة سوف توجه الى فائدة البشرية ككل .

السيد شنوبك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : سيدي الرئيس ، أهنتكم بصفتكم شخصية سياسية بارزة من كولومبيا ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأتمنى لكم وللسيد كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة أن يحالفكما النجاح التام في النهوض بأعمالكما الصعبة وذات المسؤوليات الضخمة .

كما نرحب بانضمام جزر سليمان الى عضوية الأمم المتحدة ، ان ذلك انما يمثل جهدا في عملية القضاء على بقايا الاستعمار ، ويسهم في تدعيم الصفة العالمية لمنظمتنا .

ولقد أتى العام المصمر بالكثير من التطورات الجديدة والايجابية لصالح الانفراج والسلم العالميين . وهذه حقيقة نؤيدها باخلاص ونرحب بها . ان الموقف الذي صاحب افتتاح أعمال هذه الدورة لم يكن واضحا ، ذلك أن انعقاد الدورة الحالية ، قد صاحبه الكثير من الأمور . فقد كان هذا الموقف ملائما ومعقدا كما كان متناقضا ، ولكنه مع ذلك كان مليقا بالأمل بالنسبة الى المستقبل . انه ملائم ، لانه يبرهن بوضوح من الناحية التاريخية على عدم جدوى جميع أشكال الحرب الباردة ومحاولات احياء سياسة العمل من مركز القوة ، كما أنه معقد ، لأن خصوم الانفراج لم يسلموا أسلحتهم بعد ، بل كثفوا من أنشطتهم الخطيرة ، وهو متناقض ، لأنه تمشيا مع قوانين المنطق يعكس النزاع المحتوم بين النظام العتيق الذي يقاوم التقدم ، وبين النظام الجديد لشؤون العالم الذي يتفق مع روح مبادئ الانفراج . ورغم ذلك ، فهو مليء بالآمال بالنسبة الى المستقبل ، لأنه يمثل رغبات الشعوب في الانفراج ، وفي وضع حد للتسلح الذي يمثل العامل الحاسم في الأحداث الدولية .

ولذلك ، فاذا كنا لانود السير في الظلام ، فليس أمانا من عمل أكثر الحاحا ، من السير قدما نحو طرق الانفراج الذي خبرناه جيدا ، والذي يعود بآثاره المحمودة علينا جميعا ، والتي نكاد نشعر بها بعض الشيء رغم اننا مازلنا في بداية الطريق ولم ندرك بعد امكاناته غير المحدودة . وفي هذه العملية ، ينبغي علينا أن ننظم أنفسنا وأن نتجه الى ما يجمع بين الشعوب والأمم سويا والى ما يشكل الروابط بينها ، لا أن نتجه الى ما يقسمها . كما يجب علينا أن نحاول التقدم نحو آفاق جديدة ، فلا نكتفي بأن نعيش سلبيا الى جانب بعضنا البعض أو أن نكتفي بمجرد تجنب النزاعات ، وهو ما كان يكفينا بالأسس لاقامة علاقات حسن الجوار ، ولكنه لم يعد يكفينا اليوم . ومن ثم

فانه يجب علينا أن نواصل تعزيز البنية الأساسية للانفراج ، وذلك بتدعيم أسسه السياسية والاقتصادية والقانونية ، بهدف تنمية العلاقات الدولية وتعزيزها وبناء الثقة المتبادلة وانباء الحوار السياسي المناسب على جميع المستويات بما في ذلك المستويات الأعلى ، والحفاظ على طريقة منتظمة للتشاور، وعقد اتفاقات ذات مزايا متبادلة ومليئة بمضمون محدد قيم ، والاشراف على احترامها ، لأن المبدأ القانوني الروماني القديم الذى يقول " ان الاتفاق يكمن في تنفيذه " يصلح اليوم أكثر من أى وقت مضى . كما ينبغى أن نجسد الانفراج عن طريق انماء التعاون الاقتصادى والعلمى والتقنى . ان الكفاح من أجل تحقيق الانفراج ، وهو تلك القيمة المحددة المميزة الدينامية والدائمة والمفيدة للجميع ، يجب أن يعمل على أن تتسلل تلك القيمة باطراد أكثر مما هي عليه الآن الى جسد الحياة الدولية وأن تصبح عالمية لا رجعة فيها .

ولا يستطيع الانسان أن يتوقع انه في المستقبل أيضا ، لن يكون المطلوب فرض نجاحات خارجية مظهرية بل سيكون من الضرورى كما هي الحال اليوم ، شن كفاح يومي ستميت من أجل تحقيق ماتم الاتفاق عليه .



ويجب علينا ألا نقبل ان تهدد النتائج الايجابية التي تم تحقيقها حتى الآن ، وعلينا كذلك ان نمنع التلاعب بالانفراج والتقليل من شأنه او اساءة استخدامه بجعله ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ؛ وعلينا ان نتقدم في كثير من الأحيان كرواد في طرق ودروب مجهولة لم تطأها أى قدم من قبل . واولا وقبل كل شيء علينا أيضا انجاز هذه المهمة الصعبة ، وان كانت ممكنة، والتي تتمثل في مد آثار الانفراج الى الميدان الحسرى . ويجب ألا نسلم أمام الذين يحاولون الاستمرار في سياسة التجاهل الصاخ لتطلعات البشرية ؛ وعلينا ألا نسمح لهم باقامة الشراك في طريق الانفراج باحداث التوتر والسباق المحموم من أجل التسلح وبث عدم الثقة والمواجهة وعدم الاستقرار .

ولا شك انه من الضروري ان نذكرهم دائما بعدم فائدة الاعتماد على الابتزاز . ان حركات التهديد لم تؤثر على البلدان الاشتراكية في الماضي وهي أقل اثرا اليوم ولن تؤدي الى تحقيق أى فائدة ، وهي تستخدم فقط لتعقيد الموقف وقد يكون الثمن الذى يدفع مقابل هذا الخطأ التكنوتروني ثمنا غاليا .

وهكذا فان سياسة الانفراج هي سياسة جهود مستمرة وجادة ومسؤولة . والرد على السؤال الخاص بما اذا كانت تستحق التطبيق انما تجيب عليه الوقائع . ففي أوروبا التي هي المحور المركزى القديم للصراعات ، ان التطورات السياسية تعبر بقدر أكبر من النجاح مفترق الطرق حيث نقف جميعا . والفضل في ذلك يعود الى تطبيق مبادئ مؤتمر هلسنكي التي أكدت بطريقة فعالة في بلفراد وذلك باصرار كافة المشتركين على الاستمرار في طريق الانفراج رغم المحاولات السخيفة لتجاهل المبادئ المتفق عليها أو اتخاذ موقف الحكم الأمر .

وفي أوروبا الوسطى حيث تكمن مصادر الحروب الفظيعة مثل حرب الثلاثين عاما والحرب العالمية الثانية فان الانفراج يعكس أطول فترة للسلام في القرون الحديثة . وهذه هي أهمية الانفراج بالنسبة لتحقيق السلام .

وبهذه الفلسفة الأساسية التي تعتمد على الحقائق التي لا تنكر ، فان تشيكوسلوفاكيا تنظر الى سياسة الانفراج على انها حلقة ثابتة في مجتمع البلدان الاشتراكية كشريك فعال في معاهدة

وارسو وفي مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، ونحن مستمرون في وضع هذه السياسة موضع التطبيق بالتنسيق مع البلدان الاشتراكية الشقيقة مستهدين في ذلك بالمبادئ المينينية لمفهوم التعايش السلمي .

لقد اعلن رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية هذا العام بمناسبة زيارة وفد للحزب السوفياتي والحكومة برئاسة ليونيد بريجنيف:

” ان حزينا وكل شعب تشيكوسلوفاكيا يقدر ان أسمى تقدير سياسة السلام المعتمدة على مبدأ الاتحاد السوفياتي ، وهما يؤيدانها تماما ويقومان بكل ما في وسعهما للاسهام في تطبيقها ”.

وهذا هو السبب الذي نرحب من أجله بكل مبادرة ، من أى دولة ، لجعل عملية الانفراج أكثر حيوية ، فهي اسهام قيم من اجل ذلك التطوير وهي في رأينا ذات نتائج ايجابية في علاقات تشيكوسلوفاكيا بجاراتها الغربية .

والحدث البارز في هذه العلاقات تمثل هذا العام في الزيارة التي قام بها رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية جوستاف هوساك لجمهورية المانيا الاتحادية ، وهي الزيارة الأولى على هذا المستوى في تاريخ الدولتين . وان البيان المشترك الذى استعرض نتائج المباحثات عكس بوضوح الرغبة السياسية لكلا البلدين في تعميق الانفراج وجعله أكثر استقرارا والاستمرار في توسيع العلاقات المتبادلة في كل المجالات . وان الدعوات التي وجهت لزيارة تشيكوسلوفاكيا وقبلها المسؤولين في المانيا الاتحادية ستؤدى الى دعم هذا الاصرار .

كما نلاحظ أيضا تطورات ايجابية مستمرة في علاقاتنا مع النمسا التي عززت قواعد ما بصورة ايجابية خلال السنوات الأخيرة لتحقيق تطور بناء مفيد لكلا البلدين . والزيارة المتوقعة للمستشار الاتحادى للنمسا لتشيكوسلوفاكيا ستشكل مساهمة فعالة في تنمية التعاون السلمي بين بلدينا .

وفي الواقع لقد قمنا باثراء عملية الانفراج بتنمية التعاون المشترك المفيد مع كل البلدان الأوروبية والدول الأخرى في مختلف القارات بما في ذلك الدول التي لم تكن لنا معها علاقات تذكر أو تلك التي لم تكن لنا علاقات معها على الاطلاق .

ونستمر في توثيق علاقاتنا التقليدية الطيبة مع الدول النامية ، كما نؤيد بحزم كفاحها المشروع من أجل الاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . ان حركة عدم الانحياز تعتبر في نظرنا عاملا ايجابيا في العلاقات الدولية ونحن سعداء بأن بلدان عدم الانحياز ترى انه من المفيد ومن الأمور الموضوعية الضرورية ان تصبح عملية الانفراج عملية عالمية وان تسود في كل المقارات . ولقد ساورنا الشعور بالرضا من نتائج الاجتماع الوزاري الذي عقد في بلغراد ، ونتوقع ان مساهمة مؤتمر قمة البلدان غير المنحازة الذي سينعقد في العام القادم في هافانا في حركة السلام ستكون أفضل ونحن نعلق أهمية خاصة على إعادة الهيكلة الشاملة للعلاقات الاقتصادية العالمية وعلى إقامة نظام اقتصادي جديد وهذه المهمة يجب ان تتم وفق المفهوم الذي يعتمد على العدالة الدولية في توزيع العمل وعلى تنمية العلاقات المتساوية والمتبادلة المفيدة بين كل البلدان سواء الاشتراكية أو الرأسمالية أو البلدان النامية .

وفي القارة الأوروبية هناك خبرة قيمة تكتسب بفضل النسيج المادي لسياسة الانفراج الذي بدأ تعزيزه من خلال التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف . ونحن نرحب بالاتفاق الذي تم في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأوروبا على عقد مؤتمر أوروبي خاص بالبيئة .

ان الاتصالات التي تمت بين ممثلي مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، والمجموعــــــــــــة الاقتصادية الأوروبية تظهر أهمية وامكانية الاتفاق على اقامة علاقات متبادلة في المجال الاقتصادي وعلى تنمية العلاقات متعددة الاطراف في المنطقة الأوروبية وعلى تعزيز قواعد الانفراج .

وتحدثنا وتداولنا منذ بضعة أشهر ولاول مرة في تاريخ منظماتنا وفي هذا المحفل الهام ومساهمة معظم بلدان العالم حول المسألة الرئيسية في الوقت الحاضر ، الا وهي نزع السلاح . ان الطبيعة الخاصة لهذه الدورة تتميز بالجهود المضنية التي بذلها جميع المشاركون فيها للمساعدة في حل هذه المسألة الحيوية . واهتمامهم الكبير بإزالة العبء الثقيل للتسلح من فوق كاهل الشعوب ، وإزالة مواقع الانفجار التي قد تؤدي الى النزاعات .

لقد أكدت هذه الدورة بوضوح ومصورة ايجابية اهتمام البشرية العميق بوقف التسلح المحموم وضرورة استكمال الانفراج السياسي بانفراج عسكري أيضا . كما سلمت هذه الدورة بأن هذه المشكلة مشكلة عالمية ، تهدد كافة المصالح الحيوية لجميع الشعوب والدول وانه لا يمكن حلها الا بفضــــــــــــل الجهود المشتركة للجميع .

وفي ضوء هذه الضرورة الملحة للواقع الحالي فاننا نقوم بتقييم الوثيقة الختامية للــــــــــــدورة الاستثنائية . وفي نظرنا ان هذه الوثيقة تشكل في مجموعها تقييما واقميا للموقف الحالي في مجال نزع السلاح . كما تقدم في اطار بناء أهدافا ملموسة .

وبالتالي فليس هناك داع للشكوى من الافتقار الى بدائل محددة أو واضحة تماما او من عدم كفاية الوسائل الفعالة التي يمكنها القضاء على عبء التسلح الشنيع ؛ وفي مقدمة هذه البدائــــــــــــل التي تهدف الى وضع حد لنزع السلاح الوثيقة التي قدّمها الاتحاد السوفياتي حول التدابير العملية لوضع حد لسباق التسلح التي تهدف الى منع انتشار الاسلحة ووضع العوائق أمام انتشارها بصورة أكبر ، حتى لا تصل الى مستويات أعظم من القدرة التدميرية .

ان تطبيق هذا البرنامج الشامل ابتداءً من الاتفاقات الدولية لوقف انتاج وصنع وتطويرــــــــــــة كافة الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى ومنع انتاج أسلحة جديدة ذات طاقة تدميرية عظيمة سيعني القضاء نهائيا على خطر الحرب النووية واقامة حالة من الامن والسلام الدوليين فــــــــــــي العالم أجمع .

اننا واثقون من ان الحل الايجابي لمشاكل نزع السلاح سيعزز بصورة واضحة اذا تم الاتفاق على معاهدة دولية لعدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية . ان تشيكوسلوفاكيا على استعداد في كل وقت للتوقيع على مثل هذه الاتفاقية .

ان تشيكوسلوفاكيا ، التي في مثل هذه الايام من تشرين الاول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر منذ اربعين عاما ، وعلى اثر اعلان ميونيخ المشين ، اصبحت اول الخطوط الملموسة في الحرب العالمية الثانية ، وبصفتها دولة اشتراكية محبة للسلام يهملها بصورة هيوية ان تعمل على وضع حد للتسلح بكل ما يحمله من مخاطر الصراعات العسكرية بصورة نهائية وهي على استعداد دائم للبحث في كافة الاقتراحات البناءة التي قد تتقدم بها دول أخرى وللتعاون مع الآخرين في هذا الصدد . كما ترغب بصورة صادقة في وضع حد لانتاج أسلحة الدمار الشامل ولسباق التسلح المموم .

ان التدابير العملية لنزع السلاح كما ابرزتها الدورة الاستثنائية بصورة ملموسة لا يمكن لها ان تحصل على الطاقة المطلوبة والاستمرارية الا اذا انعقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح . وانـه مما يسعدنا ان الدورة الاستثنائية قد اصبحت بالفعل مقدمة لهذا المؤتمر العالمي وذلك عندما طالبت بكل سلطاتها الدعوة الى مثل هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن . ولقد حان الوقت لان نتوصل الى اتفاق بشأن موعد عقد هذا المؤتمر وكيفية تنظيمه أفضل تنظيم .

ان الدول الاشتراكية ، ومن بينها تشيكوسلوفاكيا ، قامت في الصيف الماضي بتقديم دليل آخر على جهودها الصادقة واستعدادها لتقديم حل مفيد ، وذلك في محفل هام ، مثل محادثات فيينا ، لتخفيض القوات المسلحة والتسلح في وسط أوروبا . ان الاقتراحات الجديدة التي قدمتها البلدان الاشتراكية ، وهي اقتراحات ببناءة فعلا ، تساهم بقدر كبير في التقدم في هذا المجال وتهدف الى الخروج من المأزق الذي تواجهه هذه المباحثات . ان هذه الخطوة تعطي دفعة جديدة للتقدم الذي لا غنى عنه في مجال نزع السلاح بصورة شاملة .

ويمكن ان يتحسن الوضع في مجال نزع السلاح بالوصول ، في وقت قريب ، الى اتفاق فيما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول الحد من الاسلحة والانظمة الاستراتيجية الهجومية .

ان ذلك ينطبق أيضا على التوقيع السريع على الاتفاقيات الثلاثية فيما بين الاتحاد السوفياتي

والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، في مجال الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية .  
 اننا نرى ان هذه الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة يجب ان تتخذ المبادرات البناءة  
 في مجال المفاوضات ، تهدف الى وضع حد لتطوير وانتاج ونشر أسلحة النيوترون .  
 وفي رأينا من المفيد ان تتعهد كافة البلدان النووية بعدم استخدام الاسلحة النووية ضد  
 الدول التي تنازلت عن امتلاك هذه الاسلحة او التي تملكها على اراضيها . اننا نؤيد بحزم المشروع  
 الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي والذي يهدف الى ان يأخذ هذا التعهد صورة اتفاق دولي ،  
 وان تعتمد تدابير دولية موثوق بها تهدف الى منع وضع أسلحة نووية في الاراضي التي لا توجه  
 فيها حاليا . ان تحقيق اتفاقيات واضحة تهدف الى وضع حد لسباق التسلح تعتمد قبل كل شيء\*  
 على سياسات الدول وعلى ارادتها السياسية القوية كما تعتمد ايضا على المساهمة الفعالة من شعوب  
 كافة البلدان التي تكرر نفسها لوقف سباق التسلح . ولذلك فاننا نؤيد بحزم مشروع الاعلان الخاص  
 بتشكيل المجتمعات للعيش في سلام والذي تقدمت به جمهورية بولندا الشعبية ، ونعتقد ان هذه  
 الوثيقة ستساهم بشكل كبير في تعزيز المبادئ\* النبيلة للسلم والامن والاحترام المتبادل والتفاهم  
 في المجتمع الدولي كله .

ان النزاعات من الامور الملحة في الوقت الحالي التي تعمق الانفراج ، والتي تشكل تهديدا لهذه العملية اذا زادت حدتها ؛ انها توصف وبحق معاقل التوتر .

رغم اختلاف الصراعات فانها جميعا تتحلى بمعامل مشترك . فالامر لا يتعلق فقط بخلافات على الحدود أو بحدود تيد وغير عادلة بالنسبة للبعض ، ولكنها تتعلق أيضا بالجري وراء البترول والنحاس والكوبالت واليورانيوم والمواد الاولية الاخرى ، وبالطمع في ايدى عاملة بسعر رخيص ، كما تتعلق أيضا بالرغبة في تعويق عملية الاستقطاب الداخلي وعملية الابقاء والمحافظة على آخر الاقاليم المستعمرة ، كما يتعلق أيضا بالجهود التي تهدف الى جعل بعض البلدان النامية قلاعا للكفاح ضد حركات التحرر الوطني .

لذلك فان المحاولات التي تهدف الى قمع حركات التحرر الوطني بصورة أو بأخرى ، هذا الحق المعترف والمسلم به من قبل المجتمع الدولي — لا تمثل ردا مناسباً على الاصرار الذي لا يقهر لشعوب افريقيا على الكفاح من اجل شرفها وكرامتها .

ومرة أخرى نود أن نؤكد هنا ان هذه الانظمة العنصرية والاستعمارية في سالزبورى وبريتوريا مازال تمثل مصدرا للخطر على الدول المستقلة في افريقيا وعلى السلام ليس فقط في هذه المنطقة بل في العالم اجمع ؛ كما تشكل أيضا اساءة ، تستحق كل الاحتقار ، موجهة الى كرامة الافريقيين — وندين أيضا مختلف عمليات الاعتداء التي يقوم بها العنصريون في جنوب افريقيا وفي روديسيا ضد شعب انغولا البطل وضد شعب موزامبيق أيضا .

وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد مرة أخرى ، هنا من على منصة الامم المتحدة ، على أن تشيكوسلوفاكيا قامت دائما وبقوة بالاشتراك في العمل على القضاء قضا تاما على الامراض السياسية المستعصية والمتمثلة في الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى . ونرفع صوتنا هنا كما رفعناه في مجلس الامن لصالح منح الاستقلال لشعوب زمبابوى وناميبيا ، وذلك وفقا لاعلان الامم المتحدة عن منح الاستقلال للبلدان والاراضي المستعمرة . كما اننا نؤيد وسوف نستمر في التأييد بصورة فعالة ودائمة كافة التدابير الملموسة التي من شأنها تحقيق هذا الهدف .

وقد آمنا دائما بان كافة المفاوضات الخاصة بالشرق الاوسط — مصدر التوترات الدائمة هذا — اينما تمت سواء في الكيلومتر ١٠١ أو في القدس أو في القاهرة أو في كامب ديفيد تتعارض تماما مع

المصالح الحيوية للشعوب العربية ؛ وطالما لم تتم مناقشة المشكلة بحضور كافة الاطراف ، وخاصة الشعب العربي الفلسطيني ، فانها لن تؤدي الا الى عدم استقرار متزايد والى استمرار الصراعات . وطبيعة هذه الصراعات لا تختلف سواء سميت " سياسة الخطوة خطوة " أو البحث عن " أطر السلام " وذلك بغض النظر عن الاماكن التي تعقد فيها هذه المباحثات .

لذلك فنحن واثقون من ان سلاما دائما في هذه المنطقة المتفجرة في العالم لا يمكن تحقيقه الا على أساس الحل الشامل وذلك باشتراك كافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ويتطلب ذلك باصرار وبأسرع وقت ممكن الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ . كما يتطلب ذلك أيضا حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير ، وفي اقامة دولته الخاصة به . ويتطلب ذلك أيضا ان تقوم كافة الدول المعنية والمشاركة في الصراع بالحصول على حقه في الاستقلال وفي الامن في المنطقة . ومازلنا نعتقد أن أفضل محفل لتحقيق هذا الحل ، هو مؤتمر السلام في جنيف ، وذلك باشتراك كافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

ونؤيد بحزم أيضا حل مسألة قبرص على أساس الاحترام التام للسيادة والاستقلال ووحدية الاراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص ، وذلك وفقا للقرارات الخاصة بذلك ، والصادرة عن الأمم المتحدة . وقد أكدنا على ذلك مرارا اثناء الزيارة الاخيرة لتشيكوسلوفاكيا التي قام بها وزير خارجية قبرص .

اننا نقف بحزم شديد الى جوار شعب فييت نام الاشتراكية والموحدة الذي يدافع ، بعد سنوات طويلة من الحرب ، عن سيادته بشجاعة كبيرة ، وذلك ضد محاولات السيطرة والهيمنة والتحديات والاضغوط المختلفة . ومن هذا المحفل يتعين علي أن أعلن الدعم الكامل لهذه القضية العادلة .

وعلي أيضا أن اشير الى أنه في هذا العام ، يكون قد انقضى ٢٥ عاما على الحرب الكورية . ونكرر مرة أخرى على انه ، وفقا للقرار الذي اتخذ في الدورة الـ ٣٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة ، من الضروري استبدال كافة اتفاقات الهدنة بسلام دائم ومستقر ، وهذا من شأنه أن يسرع في اعادة توحيد أراضى كوريا ، وهو ما تصبو اليه جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .



في هذا الشهر تحتفل تشيكوسلوفاكيا بالذكرى الستين لقيامها . وفي النصف الاول من هذه الفترة عاشت بلادى في ظل النظام الاجتماعي القديم ، وذلك خلال الازمة الاقتصادية ومأساة ميونسيخ ، وخلال ست سنوات من الاحتلال الفاشي حيث لاقى أكثر من ٤٠٠ ألف من التشييك والسلوفاك حتفهم . اما النصف الثاني من هذه الفترة فكان أكثر اشراقا ، وهو يمثل ٣٠ عاما من بناء الاشتراكية ومن تحقيق الرخاء للجميع وذلك تم أيضا بفضل الاتحاد السوفياتي كما تم فيه استطلاع الفضاء الخارجي والازدهار المعنوي والمادى للانسان ، وأولا وقبل كل شيء حصوله على حقه في العمل وفي الرعاية الصحية الشاملة والمجانية وفي التعليم ، وفي الوقاية الشاملة للام والطفولة وفي الامن في الشيخوخة . انني أذكر بكل ذلك ، لان قيام هذه الظروف الاجتماعية الثابتة في بلادنا يجعل من اداة السياسة الخارجية في بلادنا اداة موثوق بها ومتينة تسمح بخدمة مصالح الشعوب وهذه تتمثل بالنسبة لنا في تحقيق السلام والتقدم الاجتماعي .

ولذلك ، أعتقد أنه يكاد يكون من غير الضروري أن أكرر مرة أخرى هنا موقفنا الذي لم يتبدل أبداً ، والذي يتمثل في رؤية منظمة الأمم المتحدة محفلاً دولياً لا يدل عنه ، والذي ولد في اللحظات السعيدة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت قضية حرية الإنسان التي لا يمكن كبتها تتفوق على كافة الاعتبارات الوحشية الأخرى ، والتي لا مثيل لها ، ووحدت المجتمع العالمي في مجهود عازم على تجنب حرب عالمية جديدة .

وهناك أداة قاومت الزمن وهي ميثاق الأمم المتحدة ، ذو الصلاحية العالمية . وقد أتاح لنا ، منذ ذلك الحين ، أن نناضل بقدر إمكاناتنا ضد مشاكل فترة ما بعد الحرب . إن الاحترام المتصل لهذا الميثاق هو ضمان لقيام الأمم المتحدة بدورها الفعال ، في المستقبل . إن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وهي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، كما أنها الآن عضو في مجلس الأمن ، ملتزمة تماماً بقضية الأمم المتحدة ويشجعها على ذلك حماس القوى المحبة للسلم ، سوف تواصل تقديم دعمها الذي لا ينفذ لعملية الانفراج ، وإلى التوسع في التعاون الدولي البناء .

وذلك لأن هذه السياسة تتماشى مع الطبيعة الإنسانية لنظامنا الاشتراكي . ولأن السعى من أجل إيجاد الظروف اللازمة لحياة جميع الأمم في سلم ، ولتنمية تعاون سلمي ومثمر بين الدول هو الهدف الرئيسي لسياستنا الخارجية .

السيد آل خليفة ( البحرين ) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أعرب لكم عن

تهاني وفد البحرين الحارة بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ومما لا شك فيه أن اختياركم لتحمل هذه المسؤولية الكبيرة لهو خير دليل على ما تتمتعون به من كفاءة عالية وصفات ممتازة .

كما أود أن أعرب عن تقديري العميق لسلفكم سعادة السيد لا زار مويسوف على مساهمته الكبيرة وقد رته الفائقة على إدارة أعمال الدورة الثانية والثلاثين والدورات الاستثنائية الثامنة والتاسعة والعاشر للجمعية العامة .

كما أنتهز هذه الفرصة لأقدم الشكر إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم على تقريره لهذا العام بما تضمنه من تقييم مفيد لأعمال المنظمة والأوضاع الدولية عامة ،

ولما يبذل من جهود في سبيل خدمة السلام والتعاون الدوليين وتحقيق اهداف هذه المنظمة .  
ان وفد بلادى يهنئ حكومة وشعب جزر سليمان لنيلها الاستقلال ويرحب بانضمامها عضوا  
في الامم المتحدة . ان انضمامها الى أسرة الامم المتحدة هي خطوة ايجابية نحو تصفية الاستعمار ،  
وتقريب منظمنا من تحقيق هدف عالميتها ، فقد بلغ عدد أعضائها الآن ١٥٠ عضوا . واننا لنأمل  
في أن نتمكن قريبا من الترحيب بدول أعضاء جدد من الشعوب التي مازالت تناضل من أجل الحرية  
والاستقلال .

نلتقي كل عام في هذه القاعة بالعديد من الدول التي بالرغم من بعد المسافات التي تفصل  
بيننا ، نرتبط بها بروابط ودية وتعاونية على أساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان هذه المبادئ  
مازالت تحتفظ بقوتها وقيمها في تسيير اعمالنا وتوجيه علاقاتنا الدولية ، على نحو يتيح لشعوب العالم  
تجنب الاخطار التي تهدق بها .

وقد استطاعت الامم المتحدة خلال السنوات الثلاث والثلاثين الماضية ان تتكيف مع عالم سريع  
التغير ، فأصبحت تعتبر بحق المنبر الوحيد والمنتدى الملائم لمواصلة الحوار بين الأمم ، صغيرها  
وكبيرها ، غنيها وفقيرها ، وذلك من أجل تضافر الجهود لحل القضايا التي تواجه البشرية كالتوصل  
الى نظام اقتصادى دولى جديد ، ونزع السلاح العام والشامل ، وتصفية الاستعمار ، ومكافحة  
العنصرية والتمييز العنصرى .

واليوم تجتمع الجمعية العامة في وقت بالغ الأهمية نظرا للتطورات العالمية الراهنة . فالتوتر  
الدولى يزداد حدة ، بسبب تجدد ظهور الحرب الباردة على مسرح العلاقات الدولية ، وما ينطوى  
عليه من تهديد لمستقبل الوفاق الدولى ، فقد اتضح للعالم أن الصراعات الدامية وبؤر التوتر لم تقتصر  
على الدول العظمى ، بل امتدت الى الدول النامية . وأبرز مثال على ذلك ما حدث في أفريقيا والقرن  
الافريقي خلال هذا العام .

كل ذلك يحدث خلال هذه المرحلة التاريخية من عصرنا التي تتجه نحو تصفية الاستعمار ،  
واقامة علاقات دولية عادلة ومنصفة على أسس ومبادئ المساواة التامة واحترام الاستقلال والسيادة لجميع  
الدول ، وتبادل المصالح والمنافع بينها . وفي رأينا أن الانفراج الدولى ، اذا ما أريد له البقاء  
والاستمرار ، يتطلب اسهاما فعالا من جانب كافة الدول ، من أجل التوصل الى حلول ايجابية

للأزمات والمشاكل التي تعصف بالعالم . وهذا يعني أن عملية الوفاق يجب أن تمتد سياسيا وجغرافيا لتشمل كافة مناطق العالم ، وان لا تقتصر حدودها على أوروبا والدول العظمى فقط . وهذا يتطلب منا جهودا متواصلة من أجل تصفية الاستعمار والعنصرية والعدوان ، وارساء نظام اقتصادى دولى جديد ، كما يتطلب منا أيضا جهودا متواصلة من أجل حل كافة النزاعات القائمة بين الدول بالتفاهم والتعقل والعدل .

وبناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة في بلغراد في تموز/يولية من هذا العام ليؤكد مبادئ عدم الانحياز للتكتلات الدولية ، ورفض الانضواء تحت سيطرة نفوذ الدول الكبرى ، ومواجهة كافة أشكال الضغوط بما في ذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والسعي الى تغيير هيكل العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة على التسلط والتبعية والهيمنة بغية ارساء قواعد وأسس جديدة للعلاقات السياسية والاقتصادية على هدى من مبادئ السيادة والمساواة والعدالة .

ان أماننا جدول اعمال حافل وشامل ، يتضمن قضايا هامة وملحة ، ذات أبعاد ومدلولات كبيرة وأود أن أتحدث هنا بايجاز عن وجهات نظرنا حول هذه القضايا الدولية ، التي تشغل بال العالم والأمم المتحدة بصفة خاصة والتي يجب أن تحظى بعناية الأسرة الدولية لايجاد تسويات عادلة وملائمة لها قبل فوات الأوان .

وإذا ما استعرضنا جدول أعمال هذه الدورة نجد أن مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين من بين أهم المسائل الهامة الملحة التي تواجهنا وتحظى من جانبنا باهتمام خاص . ولست بحاجة لكي أنبه إلى خطورة الموقف السائد في الشرق الأوسط . فالمشكلة باعتراف المجتمع الدولي لا تعني الدول العربية وإسرائيل فحسب ، بل العالم أجمع ، لما قد يترتب عنها من تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر .

إن قضية فلسطين التي عاصرت منظماتنا منذ انشائها ما زالت تحتل مركز الصدارة من بين القضايا المطروحة على الأسرة الدولية . وللأسف الشديد فمنذ عام ١٩٤٧ حينما عرضت هذه القضية على الأمم المتحدة لم يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لها . ولقد ظل الشعب الفلسطيني طوال هذه السنوات يقاسي من الظلم الفادح والآلام المريرة ، بانتظار أن ترفع عنه الأمم المتحدة ما لحق به من ظلم وغبن . وبالرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط إلا أن ذلك لم يتم بسبب رفض إسرائيل المستمر ، الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ولم تكف الصهيونية العالمية بطرد هذا الشعب من وطنه واقتلعه من أرضه بالمذبحة والارهاب والبطش والاضطهاد ، بل استمرت في محاولاتها وبكل الوسائل غير المشروعة لطمس معالم قضية هذا الشعب وتشويه نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه المقتضية .

ولقد بات واضحاً أن سبب عدم إحراز تقدم نحو تسوية سلمية شاملة للمشكلة ناجم عن رفض إسرائيل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، فضلاً عن استمرار إسرائيل في سياستها العدوانية والتوسعية عن طريق إنشاء المزيد من المستوطنات وضم أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وبقيت المشكلة الأساسية هي عدوان إسرائيل المستمر على الشعب الفلسطيني والدول العربية ، ورفض الكيان الصهيوني التخلي عن مفهوم التوسع على حساب الشعب الفلسطيني والدول العربية .

إن موقف دولة البحرين فيما يتعلق بقضية فلسطين والموضع المتأزم في الشرق الأوسط معروف لهذه الجمعية الموقرة ، فقد أوضحنا في السابق أن قضية فلسطين تمثل جوهر مشكلة الشرق الأوسط ولا يمكن التوصل إلى حل دائم لها دون أن تؤخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف

للشعب الفلسطيني ، فضلا عن انسحاب اسرائيل التام غير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، واننا على قناعة تامة بأن حلا شاملا ودائما لقضية فلسطين ومسألة الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه الا على اساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، المتعلقة بقضية فلسطين والوضع في الشرق الاوسط .

ان الشروط الاساسية من أجل تسوية سلمية تكمن في انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به ، وان أى حل لا يأخذ في الاعتبار هذين الشرطين سوف ينتهي دون شك الى طريق مسدود .

ان دولة البحرين ترى ان أى مفاوضات او مبادرات او نشاطات سياسية او دبلوماسية تسمى لتسوية ازمة الشرق الاوسط ، اذا ما اريد لها النجاح ، يجب ان تتم في اطار الامم المتحدة ، باشتراك كافة اطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك على قدم المساواة مع بقية الاطراف باعتبارها تمثل الطرف الاساسي في النزاع باعتراف الامم المتحدة والمجتمع الدولي . وان تمثيلها امر لا غنى عنه لنجاح الجهود والمداولات والمؤتمرات الدولية الرامية الى ايجاد تسوية كاملة للقضية .

واننا لا يمكن ان نتصور ان يكتب النجاح لاي جهود تبذل ، دون مشاركة كافة الاطراف بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني . ونود ان نؤكد على انه لن يكون هناك أى معنى او فعالية لاي حل او جهد من اجل السلام اذا استثنيت منه منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي ان يكثف الجهود لتشجيع عقد مؤتمر جنيف من اجل اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط في اقرب فرصة ممكنة وكخطوة اولى يجب على اسرائيل ان تبرهن على صدق نواياها في السلام بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة . وانما استمرت اسرائيل في رفضها الانصياع لصوت العقل ولمتطلبات المنطق ، فان ذلك يتطلب من الامم المتحدة اتخاذ كافة الاجراءات طبقا لميثاق الامم المتحدة بما في ذلك فرض العقوبات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق لاجبار اسرائيل على التخلي عن سياستها التوسعية واستمرارها في انكار الحقوق المشروعة

للشعب الفلسطيني ، ولتحقيق انهاء العدوان واعادة الحقوق الى اصحابها الشرعيين . واذنا ما أخفقت الامم المتحدة في تحقيق ذلك ، فان احتمالات تجدد حرب جديدة في الشرق الاوسط تصبح امرا لا مفر منه تتحمل عواقبه المنظمة الدولية وكذلك عواقب كل ما يعود على المنطقة والعالم من اخطار جسيمة تهدد الأمن والسلم الدوليين .

وبالنسبة الى الوضع في القارة الافريقية ، فقد اعربنا في الدورات السابقة عن تفاؤلنا بالتطورات التي تجرى على المسرح الدولي ولا سيما التخلص من الاستعمار ، وانتقال العالم من عصر الحرب الباردة الى عصر الانفراج في العلاقات الدولية بين القوتين العظميين ، الا ان التطورات التي جرت على الساحة الافريقية جعلتنا نحذر كثيرا من تفاؤلنا . لقد تابعنا بقلق بالغ تطور الاوضاع على الساحة الافريقية حيث كانت مسرحا لاحداث مؤلمة وصدامات دموية بين الدول الافريقية . ولقد أدت هذه الصدمات الى تدخلات اجنبية عسكرية وسياسية في الشؤون الداخلية للدول الافريقية . واننا لنأمل ان تتمكن الدول الافريقية من فضخلافاتها باللجوء الى اساليب التفاوض والتسوية السلمية ونبذ استخدام القوة لفض المنازعات فيما بينها في نطاق منظمة الوحدة الافريقية . كما نهيب بكافة الدول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية . ونرى ان الدول الافريقية التي عانت قرونا طويلة من التخلف والقهر والاستغلال هي اليوم في أمس الحاجة الى توجيه جهودها نحو التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بدلا من هدر هذه الجهود في صدمات عسكرية لا تعود على شعوبها بالنفع بل بمزيد من التخلف والتقهقر . ويحدونا الأمل بأن تتمكن الجمعية العامة من اصدار اعلان يندد بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ونرى ان يعطى هذا الموضوع اولوية خاصة خلال هذه الدورة .

ان الحالة المتدهورة في الجنوب الافريقي هي الاخرى مسألة تثير القلق البالغ للمجتمع الدولي . ان سياسات الفصل العنصري وحكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا تعتبر اساس المشكلة في الجنوب الافريقي . وخلال هذا العام اتخذت عدة مبادرات تحت اشراف الامم المتحدة وكذلك عن طريق بعض الدول الكبرى من اجل ايجاد حل سلمي للقضايا الناجمة عن سيطرة الاقلية البيضاء عن طريق القمع والتمييز العنصري ، الا ان ذلك قد اصطدم بالرفض المستمر من قبل انظمة الاقلية العنصرية الحاكمة في بريتوريا وسالزبورى لقبول التسوية السلمية . ان تنصل نظام بريتوريا من مشروع استقلال ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة يمثل تحديا لمبادئ الميثاق وانتهاكا صارخا لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامم بصفة خاصة .

وهذا القول ينطبق على الوضع في روديسيا حيث ما زال نظام سميث العنصرى غير الشرعى يماطل في نقل السلطة للاغلبية السوداء\* متحديا بذلك ارادة المجتمع الدولي . وكما هو الحال في الشرق الاوسط فانه لا يمكن تحقيق السلام الدائم في الجنوب الافريقي ما لم تحترم مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وتطبق مبادئ العدالة والمساواة وتقرير المصير . اننا نرى ان على الامم المتحدة ان تقوم بمسؤولياتها تجاه شعوب زيمبابوى وناميبيا وآزانيا عن طريق اتخاذ تدابير فعالة ضد النظامين العنصريين في سالزبرى وبريتوريا حتى يخضعوا لارادة المجتمع الدولي . وسوف تظل دولة البحرين تؤيد كفاح هذه الشعوب من اجل بلوغ تطلعاتها وطموحاتها في الاستقلال والمساواة والعدالة وتقرير المصير .

ان مؤتمر مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى الذى انعقد في جنيف مؤخرا لنصرة ضحايا التمييز العنصرى ، يعد خطوة هامة بالنسبة للشعوب الافريقية والشعوب الاخرى في نضالها المبرر ضد هذه السياسات الشريرة .

لقد أدان المؤتمر العنصرية والفصل العنصرى باعتبارهما جريمة ضد الانسانية جمعاء فضلا عن الترابط القائم بين انظمة التمييز العنصرى في روديسيا وجنوب افريقيا واسرائيل ، والروابط الوثيقة فيما بينها ولا سيما السياسية والعسكرية . ان دولة البحرين ايمانا منها بعدالة قضايا الشعوب الافريقية والشعوب الاخرى المكافحة للانظمة العنصرية تنتهز هذه الفرصة لتؤكد معارضتها وشجبها لجميع اشكال العنصرية والفصل العنصرى اينما وجدت ، باعتبارها انتهاكا جسيما للمواثيق الدولية ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بالموضوع .



خلال هذا العام استطاعت الأمم المتحدة ، باعتبارها مركزا لتنسيق العلاقات والتعاون بين الدول من أجل تحقيق الأهداف المشتركة فيما بينها وبغية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، ان تحقق بعض النجاح في الجهود المبذولة لوقف سباق التسلح المخيف .

ان انعقاد الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، بمبادرة من الدول غير المنحازة ، ابرزت تصميم الأسرة الدولية على حل هذه المسألة الحيوية التي تتعلق بمستقبل البشرية ، ودمار الانسان أوفاهيته . ان مسألة نزع السلاح والحد من سباق التسلح ولا سيما النووى منه ، احتلت مركزا هاما بين القضايا والمسائل التي تعالجها الأمم المتحدة منذ نشأتها بوصفها احدى المسائل الرئيسية للمنظمة ، فالاعتمادات الهائلة التي ترصد من أجل التسلح يمكن تخصيصها لرفع مستوى المعيشة في العالم النامي ، فمما يبعث على الأسف الشديد ان نعلم ان الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية الضخمة التي تخصص لانتاج وشراء الأسلحة تزيد اضعافا على الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لمعالجة النظام الاقتصادى الدولى الحالى غير المنصف ، وتحسين الأحوال المعيشية في البلدان النامية .

وعلى الرغم من أن الدورة الاستثنائية لنزع السلاح ، لم تتوصل الى تدابير ملموسة ومحددة لوقف سباق التسلح على النحو الذى نتطلع اليه ، الا أننا نأمل صادقين ان تساهم الوثيقة النهائية التي اعتمدها الجمعية العامة خلال الدورة ، مساهمة فعالة في تحقيق أهدافنا النهائية ، ألا وهي تحقيق نزع السلاح العام والشامل . واننا نأمل ان تتمكن لجنة نزع السلاح الجديدة التابعة للجمعية العامة والمنبثقة عن الدورة من مواصلة الجهود لوضع برنامج حقيقي لنزع السلاح العام الشامل تحت رقابة دولية فعالة وتحويل النفقات العسكرية لأغراض التنمية الاقتصادية سيما في الدول النامية .

وفى بهذه المناسبة ، ان نؤكد ، من جديد ، تأييدنا للجهود المبذولة في نطاق الامم المتحدة ، لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط ، فضلا عن جعل منطقة المحيط الهندى منطقة سلام وذلك للمحافظة على استقلال وسيادة دول المنطقة .

يتضمن جدول أعمالنا لهذه الدورة العديد من المسائل العالمية التي تشغل بال البشرية ومن أبرزها مسألة تطبيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد . فقد أصبح جليا انه مهما كانت قوة أى دولة أو قدرتها الاقتصادية ودرجة تقدمها التكنولوجي فانها لا تستطيع بمفردها معالجة

المشاكل الاقتصادية التي تواجهها . ومن هنا تتضح أهمية الأمم المتحدة كأداة لتنسيق الجهود لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي لا يمكن حلها الا عن طريق عمل جماعي مشترك ، خاصة واننا نعيش في عصر يزداد فيه التكافل بين الدول يوما بعد يوم . وعلى الرغم من مضي أكثر من اربع سنوات على اقرار الجمعية العامة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الا انه لا تزال هناك هوة سحيقة بين ما تم اقراره في هذا الصدد ، وما امكن تنفيذه فعلا لان الدول المتقدمة ليست ممن مصلحتها تصحيح الخلل في النظام الاقتصادي السائد ، لاسيما تغيير العلاقات القائمة على الامتيازات المجحفة واستبدالها بعلاقات دولية اكثر عدالة وانصافا . ان الفجوة في المستويات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعا يوما بعد يوم ، وبمعنى آخر فان الاغنياء يزدادون ثراء والفقراء يزدادون فقر دون تحقيق تقدم ملموس في سبيل ازالة هذا التباين المتزايد بين الدول النامية والدول المتقدمة . ومما يبعث على القلق ان تقرير المصرف الدولي للانشاء والتعمير لهذا العام أوضح بأن ما يقرب من ٨٠٠ مليون نسمة في العالم النامي يعانون من الفقر المدقع ونقص الغذاء وانتشار الأمية والأمراض وارتفاع عدد الوفيات بين الاطفال . وحذر التقرير من أنه ما لم تضاعف البلدان الصناعية جهودها لمساعدة البلدان الزامية فان هذه المشاكل ستبقى حتى نهاية القرن مع احتمال زيادة حدتها . وبهذهنا هنا أن نؤكد مجددا الحاجة الملحة الى اعادة بناء هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، عن طريق تطبيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يضمن اقامة علاقات متكافئة بين الدول ، علاقات ذات نفع متبادل تحقق الاستقرار والرخاء والتقدم للبشرية جمعاء .

انتهت مؤخرا الدورة السابعة لمؤتمر قانون البحار الثالث التابع لهيئة الامم المتحدة والتي تم فيها احراز بعض التقدم في تسوية المواضيع الجوهرية المختلف عليها . واننا بهذه المناسبة نؤيد الدعوة لعدم اصدار تشريعات وطنية انفرادية لاستكشاف المنطقة الدولية واستثمارها قبل صدور الاتفاقية ، لما سبترتب عنها من آثار سلبية على نتائج المؤتمر ونجاحه . واننا نأمل ان تنتهي أعمال المؤتمر في وقت قريب بصدور اتفاقية عامة شاملة مقبولة لقانون البحار تساهم في تطبيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتعود بالنفع على جميع شعوب العالم .

لم يكن في نيتي في معرض حديثي عن موقف بلادي من أهم القضايا المطروحة على جدول أعمالنا أن أقيم المنجزات وأوجه القصور بقدر ما أردت تسليط الأضواء على المشكلات الحقيقية الملحة التي تواجه العالم ، من وجهة نظرنا ، وتحديد السبل والامكانيات المؤدية الى حلها عن طريق الأمم المتحدة . فالمشاكل التي تواجهنا كثيرة وكبيرة ، صعبة ومعقدة . واننا نأمل ، بفضل الرؤية الشاملة والجهود المخلصة المتفانية ، أن نستطيع تلمس الطريق الذي ننشده دائما ، طريق السلام والتعاون والعدالة ، وان يكون رائدنا في ذلك أهداف ومبادئ الميثاق التي آلينا على أنفسنا العمل من أجل تحقيقها . ومن جانبنا ، فان وفد بلادي يود أن يؤكد ، من جديد ، التزام دولة البحرين المستمر بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة والعمل مع الدول المحبة للسلام والعدالة على تحقيقها . ان هذا نابغ من ايماننا بأن هذه المنظمة تشكل أفضل وسيلة فعالة تتيح للبشرية تحقيق طموحاتها من أجل السلام والعدالة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

السيد كيوتشا (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : ان الموقف الدولي الذي يسيطر عليه التنافس من أجل السيطرة قد تميز ، خلال العام المنصرم بتزايد التوترات وتحمس العقول ، وانتشار الصراعات السياسية والعسكرية ولاسيما في بلدان العالم الثالث ، مما يؤدي الى عدم استقرار هذه البلدان وبؤسها . وهذا الموقف يمكن ، اذا ما استمر ، أن يؤدي الى اظلام رؤيتنا للمستقبل افا لم تظهر في بعض الاحيان ، وفي المجال الدبلوماسي ، بعض المواقف التي من شأنها ان تعطينا الأمل وتزيد قناعتنا بمستقبل البشرية .

ان القلق والأمل ، يكونان لدى المشاعر المتناقضة التي أشعر بها عندما أتأمل حالة العالم التي تتناولها مناقشاتنا العامة ، وكذلك عند عرض موقف الكامبيون ازاء المشاكل التي تهم المجتمع الدولي .

ولكن ، اسمحوا لي ، ياسيادة الرئيس ، قبل كل شيء ، أن أضم صوتي الى المتحدثين الذين سبقوني الى الحديث ، في أن أوجه اليكم تهنئتنا الصادقة والحارة ، لانتخابكم الرائع ، الذي يسعدنا لأنه يشرف أمريكا اللاتينية بأسرها من خلال بلادكم كولومبيا ، وهي قارة قريبة للغاية من افريقيا ، نظرا لتشابه تنوعها البشري والمادى والثقافي ، ولالتزامها - بصفة خاصة - بالكفاح ضد الجوع والمرض والفاقة ، ومن أجل النهوض بالكرامة الانسانية .

ولا شك ، سيدى الرئيس ، في أن أعمالنا سوف تتأثر بحكمكم كرجل دولة ، وبحيبتكم ويطول أناتكم وروح الحل الوسط التي يتحلى بها الدبلوماسي ، وكذلك بحساسيتكم ، وبإبداعكم الخلاق ككاتب . وأود أن أؤكد لكم التأييد والتعاون الكاملين من جانب وفد بلادى في أداء مهامكم .

ويسعدني أيضا ، سيدى الرئيس ، أن أجدد للسيد لازار مويسوف - الذى سبقكم في هذا المنصب - اعجابي الخاص للكفاءة والتفاني اللذين أظهرهما في رئاسة أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . وسوف يسجل تاريخ منظمنا اسمه - بالتأكيد - بصفته دبلوماسيا ترأس أربع دورات للجمعية العامة في عام واحد ، أتيح فيها للمنظمة العالمية أن تقر أول برنامج عمل شامل لنزع السلاح . لقد كرسنا هذا العام دورة استثنائية لاحدى المشاكل المهمة المتعلقة بعصرنا ، والتي تهم البشرية بأسرها ، لأنها تتعلق بمقائنها . وقد أسهم وفد بلادى في تلك الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح ، تساوره القناعة التامة بأن جميع الدول الكبرى والصغرى ، عليها أن تدرك أخير مسؤولياتها ، وأن تتشاور ، وأن تكون راغبة في اتخاذ تدابير جديدة تهدف الى القضاء على احتمالات قيام مواجهة عالمية جديدة ، ستتشب بالتأكد اذا لم يوضع حد لانتشار أسلحة التدمير الشامل .

ونحن نأسف لأن جميع التوقعات والآمال التي أثارتها الدورة الاستثنائية العاشرة لم تسفر عن تغيير في مواقف الدول - لا سيما الدول التي تمتلك أسلحة التدمير الشامل - وذلك بهداف أن تبدأ ، بصورة ملموسة ومؤكدة ، عملية نزع عام وكامل للسلاح ، تبدأ بنزع السلاح النووى .

ونحن لا نود أن نقلل من شأن الوثيقة الختامية التي أقرت باتفاق عام في الرأي في نهاية تلك الدورة الاستثنائية العاشرة ، التي حددت ، في مبادئ برنامج العمل وفي بند أجهزة نزع السلاح ، أسلوبا جديدا للتناول هذه المشكلة المعقدة للغاية . ونحن نعتقد أن بعض هذه القرارات ، مثل اصلاح أجهزة المفاوضات لمؤتمر نزع السلاح ، سوف تساهم في تعزيز أسس الاستراتيجية الدولية لنزع السلاح الى حد بعيد .

ولكن الذى لا زال يقلقنا ، هو الافتقار الى روح التعاون التي تظهرها الدول ، التي تعتمد رغبتها في السيطرة على تسليح زائد ومستمر يعنى موارد ضخمة تضعف من شأن السلم العالمي . فكيف نفسر ان موقف الدول النووية ، التي رغم تأييدها لمبدأ عدم اللجوء الى استخدام السلاح النووى أو التهديد باستخدامه ضد الدول غير النووية ، نجد أنها ترفض اعتماد نظام دولي يفرض ضمانات أمنية ملائمة ؟

ان الكاميرون - باعتبارها دولة غير محارزة وجعلت من السلم أساسا لنموها - لا تزال مقتنعة بأن السلم العالمي يجب ألا يعتمد فقط على توازن دولي بين التكتلات العسكرية كبيرة التسليح ، وانما على التعاون الفعال بين الدول والأمم والشعوب .

اننا سوف ندين - بصفة دائمة - تزايد حجم الموارد الضخمة المخصصة لتكديس وتحسين الأسلحة ، بالمقارنة بالمبالغ الرمزية التي تنخفض باستمرار والتي تخصص لمساعدة البلدان النامية التي تتزايد ديونها بشكل بشع .

وربما تكون هذه هي المناسبة الملائمة لأن أذكر مرة أخرى ما أعلنه هنا منذ تسع سنوات رئيس جمهورية الكاميرون المتحدة ، فخامة السيد أحمد وأهيدجو حيث قال حرفيا :

" من الغريب أنه لا تزال هناك مبالغ ضخمة يبتلعها سباق التسليح ، بينما لا تزال أغلبية البشرية تعيش في حالة مأساوية وغير عادلة ، غير عادلة لأنه في اطار العالم الحالي ، يعتبر التقدم عملا مشتركا للبشرية ، يجب أن يتقاسم فائده جميع البشر " A/PV.1780 para 28

السيد الرئيس ، ان كلمتك الاستهلاكية الرائعة ، والتي تشارك في نفس هذه القناعة ، قد جذبت انتباه وفد بلادى في هذا العام بالذات ، حيث نشعر بأن تطوير الاقتصاد العالمي لا يشجع على التفاؤل . وفي هذا العام ، حيث يتزايد القلق والتوترات المستمرة ، نحاول اللجوء الى وسائل

علاج واهية ، تبعدنا بشكل متزايد عما حققته الدورتان الاستثنائيتان السادسة والسابعة ، اللتان كان من شأنهما أن تزيدا الادراك لدى جميع الدول بتفاعلها وعلاقاتها المتبادلة ووحدة مصيرها المشترك .

وأمام هذا القلق ، وأمام المصاعب المختلفة ، فان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يبدو أنه هو الحل الوحيد القادر على اعادة الثقة في المستقبل وفي التنمية الاقتصادية للعالم . ويتطلب الامر بالنسبة الى الدول ، أن تتخطى مجرد ادارة وتطبيق النظام الحالي الذى أثار الفوضى التي تواجهها بلداننا في الوقت الحالي ، ومن ثم يجب أن توافق بلداننا بحزم على ضرورة اصلاح النظام الاقتصادى العالمى بطريقة عادلة ومنصفة .

كيف لا نأسف لأن المفاوضات الدولية ، التي من شأنها أن تؤدي الى تكريس هذا النظام الجديد ، لا تزال تسير في محلهما ، نظرا لافتقاد الارادة السياسية وروح التضامن من جانب الدول المتقدمة التي تتمسك بالمزايا الكثيرة التي منحتها لأنفسها ، والتي ترفض كل تغيير جذري ، أو التي تختفي وراء اعتبارات عقائدية غير مقنعة ؟

وعلى سبيل المثال ، فان المفاوضات الخاصة بتخفيض الديون واقامة الصندوق المشترك ، لم تحقق أية نتائج ملموسة . الا ان مثل هذه المسائل التي ذكرتها هنا منذ ثلاث سنوات ، تتصف بأهمية حيوية بالنسبة الى الدول النامية . ونحن نأمل في أن التأكيدات التي تقدمت بها بعض الدول الصناعية في بداية هذه المناقشات ، بشأن الصندوق المشترك ، سوف تتيح لمؤتمر التفاوض أن يصل الى نتائج ملموسة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر القادم .

نظرا للافتقار الى التضامن والارادة السياسية ، فان المفاوضات التجارية متعددة الاطراف لم تؤد بعد الى تحرير المبادلات التجارية ، واعتماد نظام معمم للأفضليات ، وذلك في صالح البلدان النامية . وبسبب عودة ظهور اجراءات الحماية في الدول المتقدمة ، وبسبب الرجوع المعمم الى البنود الوقائية ، فلا يمكننا الا أن نتخوف من مصير هذه المفاوضات . بل ، بالاضافة الى ذلك ، نتساءل عما اذا كان بدافع الوقاية من التهديد ومن التنافس القادم من الجنوب لن يؤدي بنا الأمر الى تقسيم السوق الدولي والى اختفائه ، في حين أن تحرير المبادلات هو الذي أدى الى النمو الذي شهده العالم خلال ربع القرن الأخير .

ان تطور المؤتمر الثالث للأمم المتحدة الخاص بقانون البحار لا يزال بالنسبة لنا مصدرا للقلق والاهتمام ، وذلك نظرا للافتقار الى التضامن من جانب الدول الصناعية التي ما تزال تتطلع - مرة أخرى - الى أن تأخذ أكبر نصيب في استغلال هذا التراث المشترك للبشرية الذي يتمثل في قاع المحيطات .

ومنذ خمس سنوات ، التي دام فيها المؤتمر ، يبدو أن هناك بعض الانجازات الهامة التي تم تحقيقها بشأن تعريف مفهوم جديد للمنطقة الاقتصادية ، قد استفادت منها العديد من البلاد ، باعلان سيادتها على مناطق صيد بحري واسعة . وبخلاف ذلك لم يتم التوصل الى أى اتفاق بشأن استغلال الموارد في القاع البحري . اننا نعلم أن هذا الموقف لا يعود الى مجموعة الدول الـ ٧٧ ، التي اقترحت كل أساليب الحلول الوسط الممكنة .

علينا أن نأسف - أيضا - على ان بعض الدول المتقدمة - نظرا لبطء المفاوضات - تقوم الآن على المستويات الوطنية ، باعتماد تشريعات من جانب واحد .

ان الكامبيون ترى أن مدة هذا المؤتمر طالت بصورة مبالغ فيها ، وان الدورات المقرر عقدها في العام القادم يجب ان تكون الدورات الأخيرة قبل اقرار المعاهدة . اننا لا يمكن أن نفهم أن المؤتمر ما يزال في مأزق لضرورة التوصل الى القرارات عن طريق الاجماع .

بعد فشل مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، قمنا في العام الماضي بدعوة الدول الأعضاء في منظمتنا الي أن توجه جهودها في المستقبل الى ثلاثة اتجاهات هي ما يلي : تطبيق البلدان

المتقدمة للتعهدات التي قبلتها بحرية ، ثم اعطاء دفعة ، في اطار الأمم المتحدة ، للمفاوضات في المجالات التي يمكن فيها تحقيق الاتفاق . ثم استمرار المفاوضات بشأن المسائل التي لم يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها .

ان ذلك يعني أننا استقبلنا ، برضاء تام ، انشاء اللجنة الجامعة التي تستجيب لها — ذا الاهتمام ثلاثي الابعاد . وبعد عام من المداولات مضطر الى ملاحظة أن الخلافات التي شلت المفاوضات ، سواء في اطار ( الجات ) أو في اطار ( الأونكتاد ) ، قد ظهرت — مرة أخرى — داخل اللجنة الجامعة ، ومنعتها بالتالي من أن تقوم بعملها بصورة مفيدة نظرا لعدم الاتفاق على مضمون ما أنيطت به .

ونود أن نعيد الى الأذهان أنه وفقا للقرار ٣٢ / ١٢٤ ، الذي نص على انشاء اللجنة الجامعة ، فإنه ينبغي على هذه اللجنة أن تساعد الجمعية العامة في أن تراقب وأن تتابع تطبيق القرارات والاتفاقيات الناجمة عن المفاوضات المتعلقة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والدائرة داخل الأمم المتحدة . ثم اعطاء الدفعة الضرورية لحل المعاصب في المفاوضات . ثم ان تخدم في حالة الضرورة كمحفل بهدف التسهيل والاسراع في حل المشاكل والمسائل المتعلقة ، ثم دراسة الأسبقيات والمشاكل الاقتصادية العالمية ، واللجوء الى تبادل وجهات النظر في هذا الشأن .

عندما أدى تعقيد المشاكل المتعلقة الى تمييز احدي هذه المهام ، فان الهدف الدائم هو تحقيق نتائج ملموسة .

ان اللجنة الجامعة ، بصفتها جهازا للرقابة ولتجسيد التعهدات التي اتخذت ، لا يمكن اعتبارها مجرد محفل ، بل على اللجنة أن تعبئ الارادة السياسية لكافة الدول لاعطاء دفعة مباشرة ، أو غير مباشرة ، لتنمية التعاون الدولي ولاقامة نظام دولي جديد .

اننا نأمل ان هذه الدورة الحالية سوف تتيح مشاورات واسعة ، حتى يمكن أن نتفادى فشل حوار الشمال والجنوب ، وذلك في الدورات القادمة للجنة الجامعة ، وذلك بهدف ازالة مناخ التوتر واقامة مناخ من التعاون والثقة المتبادلة الضرورية في تحديد الاستراتيجية القادمة الدولية في ١٩٨٠ .



ان تغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتعزيز التعاون من أجل التنمية ، تتطلب قرارات شجاعة وابداعية ، يتم التشاور بشأنها . لقد حان الوقت الآن أن تتأكد وتتجسد ارادتنا السياسية المشتركة ، في أن نحقق ، في مناخ جديد من السلام والتضامن ، تقدما وانجازات ملموسة في اطار المفاوضات الكبيرة الجارية ، لاسيما بشأن مشاكل الشمال والجنوب .

بهذا الثمن فقط ، سوف يمكن للاقتصاد العالمي أن يخرج من حالته الحالية ، ومن عدم الثقة التي تحيط به في الوقت الحالي . ان الموقف هام للغاية ، وعلينا أن ننجح لأن كل فشل سوف يزيد من صعوبة حياة ملايين البشر . اذا لم نتصد لهذا التحدي ، سنترك للأجيال القادمة ، كما سبق وحذرنا أمين عام منظمتنا ، ميراثا من النقص والمواجهات .

ولا يسعنا الا أن نعرب عن شكرنا وامتناننا واعجابنا بالأمين العام كورت فالدهايم ، للجهود المضيئة التي يبذلها ، لكي يمكن المنظمة ، التي يديرها بكفاءة وتفاني وشجاعة ، أن تضطلع بدور أساسي في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . اننا نهنته بصورة خاصة ، ونهني افريقييا بالسرعة التي تجاوب بها مع رغبات الجمعية العامة باعادة تشكيل الامة لترشيد نشاطها لصالح قضية التنمية ، ولزيادة أثرها في مجال التعاون الاقتصادي .

كذلك يجب الاستعانة بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، كما طالبنا بذلك منذ سنوات عديدة حتى تعكس منظمنا بصورة متزايدة الشكل الجديد للعالم . فنحن نفكر أولا في الجمعية العامة التي عليها إعادة النظر في طرق عملها ، كما اقترح الأمين العام ووفقا لتوصيات اللجنة التي شكلت خصيصا لهذا الغرض . ثم - وربما كان أكثر أهمية - يخطر في بال مجلس الأمن ، لأنه وفق نظامه الحالي لا يستطيع أن يضطلع بالاختصاصات التي أوكلها له الميثاق . إنه من الضروري بالنسبة لبلدان العالم الثالث التي تشكل ثلاثة أرباع العالم أن تمثل بصورة أفضل في الأجهزة التي تتخذ القرارات المتعلقة بالسلم العالمي وبأمننا الجماعي .

وبعد ذلك ، على جميع الدول ، بما في ذلك الدول العظمى ، أن تقبل دون تحفظ التنازل عن جزء من سيادتها لمنظمنا التي لا يمكن أن تحظى بسلطة أكبر من تلك التي تعطى لها الحكومات ، ليمكنها أن تواجه بفاعلية المشاكل التي لا تستطيع أى دولة أو مجموعة من البلدان أن تقوم بها . إن منظمنا تتمتع بالقوة التي تمنحها إياها الحكومات . وعلى مستوى تنفيذ القرارات فإن منظمنا تستطيع أن تعتمد على حسن نية الحكومات . لكن للأسف ، هناك أسباب كثيرة تدعونا الى التساؤل عن مدى إخلاص بعض الدول .

وربما كانت أشد الحالات الداعية الى الأسف هي ! الحالة السائدة في الجنوب الأفريقي ، حيث نظم الأقلية العنصرية البيضاء الموجودة منذ عقود طويلة ، تلك النظم التي تعدى صلفها كل حدود مقبولة ، ولا تزال تنتهك مبادئ وأهداف وقرارات منظمنا . أليس من المؤسف أيضا أن يجد نظامي بريتوريا وسالزبورج الخارجيين عن القانون - رغم ادانة واستنكار جميع الدول الممثلة هنا لهما - من يدافع عنهما عندما يقتضي الأمر أن تفرض عليهما العقوبات التي نص عليها ميثاق منظمنا ؟ أليس من المؤسف أن تذكر انتهاكات القرارات الخاصة بالعقوبات على مرأى ومسمع من الدول التي أعلنت وأيدت تطبيقها في مجلس الأمن ؟

إن موقفنا بالنسبة الى هذا الموضوع ، وغيره من مواضيع أخرى كثيرة تتعلق بالموقف الدولي الراهن ، معروف جيدا . فموقفنا بالنسبة لقهرص معروف ، سواء فيما يختص بسيادتها ، أو وحدة أراضيها ، أو عدم انحيازها إن ترى ضرورة حمايتها واحترامها ، دون أى تدخل أجنبي ، اتساقا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمنا . وكذلك موقفنا بالنسبة للبنان ، ذلك البلد الصديق

الذى تتعرض وحدته لخطر داهم بسبب أزمة مستمرة تبدو لا نهاية لها ، كذلك تعرفون جميعكم موقفنا بالنسبة للانفراج الذى ، كي يكون حقيقيا ، يجب أن يشمل كافة الدول وخاصة دول العالم الثالث التى يجب عليها - كما يجب علينا جميعا - أن نبني أمنا - وأن ننهض برفاهية شعوبنا وحياتها في استقلال وحرية . كما تعلمون أيضا موقفنا بالنسبة لأنواع العلاقات الدولية التى يجب أن تقوم على أساس المساواة ، والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ان الكامبيرون الذى يمثل جزءا من لجنة حكماء منظمة الوحدة الافريقية بشأن الشرق الأوسط قد أيد ولا يزال يؤيد كافة الجهود التى تبذل لايجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للأوضاع السائدة في هذا الجزء من العالم ، تلك الأوضاع التى تهدد السلم العالمي .

ان المشكلة الفلسطينية تمثل جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ويجب أن يتضمن حلها التطبيق الكامل لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ . كما يجب أن يتضمن ، بالإضافة الى ذلك ، اشتراك الشعب الفلسطيني في جميع المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد له ، في ممارسة جميع حقوقه ، بما في ذلك حقه في اقامة وطن قومي له . ونحن نعتقد ان اتفاقي كامب ديفيد بالرغم من الآمال التى ولدتهما ، لا يزالان يتضمنان نقاطا غامضة ، وأوجه نقص وأسباب للانتقاد .

ان وجود وفد جزر سليمان بيننا يؤكد طابع العالمية لمنظمتنا ويعتبر مبعثا للآمال العظيمة بالنسبة لشعوب افريقيا التى لا تزال تعاني من القهر والسيطرة الاستعمارية ومن اضطهاد الامبريالية والفرقة العنصرية . لذلك ، فنحن نرحب بسرور حقيقي بوفد هذه الدولة الجديدة الحرة بمناسبة دخولها في منظمتنا كعضو ال ١٥٠ . كما نود أن نصرب لها عن أخلص تهاني حكومة وشعب الكامبيرون . كذلك نود أيضا أن نهنيء الدولة المسؤولة سابقا عن ادارة جزر سليمان على الطريقة التى اضطلعت بها في اداء مسؤولياتها ازاء هذا الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي سابقا ، في قيادته نحو الاستقلال ، كما فعلت بالنسبة لاقليم عديدة سابقة ، كانت واقعة فيما مضى تحت مسؤولياتها . لكننا نأسف على أن هذه الدولة لم تتمكن من أن تواجه حتى الآن التحدى الموجه

اليها منذ ١٣ عاما من قبل الأقلية العنصرية البيضاء التي استحوذت على السلطة في روديسيا الجنوبية عن طريق انتهاك التطلعات والآمال العريضة لغالبية السكان الذين أخضعتهم منذ ذلك الحين لحكمها القائم على الرعب والارهاب واستغلال حقوقهم الأساسية .

من المؤكد أن ما يسمى بالاتفاق الداخلي في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ لم يكن الا مسرحية ومؤامرة دنيئة ضد شعب زمبابوى . أما بالنسبة للخطة الانجلو امريكية التي تنص على النقل السلمي لسلطة الأغلبية عن طريق التفاوض ، فقد قلنا أننا معنيون بذلك الحل الذي يعني بالضرورة اظهار الأطراف للعزم الأكيد على التفاوض بحسن النية ؛ لكننا كنا دائما متشككين في امكانية نجاح حوار صادق وبناء مع من يحكمون في سالزبورى وبريتوريا الذين لا تخفى على أحد نزعتهم السى الاستعمارية .

( السيد كيوتشا ، جمهورية  
الكاميرون المتحدة )

ان ادارة جنوب افريقيا ظهرها لخطه الدول الغربية الخمس لتسوية قضية ناميبيا هي دليل ذو معنى . ورفضها لتقرير الامين العام فان جنوب افريقيا قد أهانت من جديد الدول الخمس أعضاء مجلس الامن والمجتمع الدولي بأكمله .

لذلك فاننا نعاود تأكيد تأييدنا الكامل للكفاح التحرري الذي يقوده شعب زيمبابوي تحت قيادة الجبهة الوطنية التي كانت أعمالها البطولية مصدرا للقلق الدائم لنظام ايان سميث الذي يقاتل وظهره مستند الى الحائط . ان هذا الموقف اليأس يفسر تزايد عدوانية الفاشستيين فسي سالزبوري المتحالفين مع أقرانهم في بريتوريا ؛ وكان القيام بقتل المدنيين في المجتمعات الافريقية المجاورة هو النتيجة .

وبالنسبة لنا ليس هناك شك في ان الشعوب في افريقيا الجنوبية ستسترد كرامتها وسيادتها وسوف تنشئ نظمها الديمقراطية حيث ستسود الحرية والوفاق والمساواة بين الاجناس . وانا كانت قارتنا قد أولت اهتماما لخطه الدول الخمس التي قدمت لمجلس الامن والخاصة بالتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا ، فلسنا في حاجة الى القول بان ذلك كان بسبب مركز واضعي هذه الخطه . ونحن على يقين من ان من اضطلحوا بهذه المسؤولية الجسيمة وهي تشجيع مجلس الامن على اعتماد هذه الخطه لن يقبلوا بتعريض هويتهم للخطر في نظر الرأي العام الدولي .

ان حكومة جنوب افريقيا قد لجأت الى الكثير من الحجج والالايب ولكننا على ثقة من أنها لن تخدع أحدا بذلك . ان هدف نظام بريتوريا هو معارضة قيام حكومة للأغلبية في ناميبيا وان تبقى على سيطرتها على هذا الاقليم الدولي وان خطتها هي اقامة نظام يتمتع باستقلال صوري وسيطر عليه ممثلو التحالف الديمقراطي لتيرنهول .

ان الكاميرون يرحب بالقرار رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ الذي اعتمد بمقتضاه مجلس الامن تقرير الامين العام وقررا نشاء مجموعة تابعة للامم المتحدة لتقديم المعونة لناميبيا ولضمان استقلالها ، في المستقبل القريب ، عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة . ولقد لاحظنا بارتياح النية التي أكدتها الدول الخمس فيما يتعلق بالعمل على تنفيذ هذا القرار .

وانا استمرت بريتوريا في معارضة الخطه الغربية وفي رفضها العنيد لتقرير الامين العام

فانه سيتعين على مجلس الامن عندئذ ان يستخلص النتائج المنطقية من الموقف وان يلجأ الى الاحكام ذات الصلة والمنصوص عليها في الميثاق . ان منظمتنا قد اعترفت بالفعل بأن سياسة الفصل العنصرية جريمة ضد البشرية وانها تنطوى على تهديد خطير للسلم والامن الدوليين .

أى وضع اكثر مناسبة لتطبيق أحكام الباب السابع من الميثاق ؟ ان الكامبيون يعتقد انه من الأهمية بمكان ان تفرض عقوبات صارمة ، وبصفة خاصة ، فرض حظر بترولي صارم على جنوب افريقيا لارغامها على اتخاذ نظرة أكثر حكمة بالنسبة للموقف هناك .

ان الكامبيون يعاود التأكيد على تأييده الكامل للكفاح النبيل الذى يخوضه الشعب الناميبي تحت قيادة مثله الشرعي حركة سوابو في نضالها لحرار استقلال حقيقي ومن أجل وحدة وسلامة أرض بلدها بما في ذلك خليج والفيس .

لقد اوشكنا على الاحتفال رسميا بمرور ثلاثين عاما على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛ ورغم الانجازات الضخمة لمنظمتنا في الحفاظ على السلم والامن الدوليين وتنصيف الاستعمار ولتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول فان استمرار جهود الاستعمار والتمييز العنصرى والانتهاك المنظم والمكرس لحقوق الانسان في الجنوب الافريقي ، وعدم المساواة الاقتصادية المؤدية الى التوتـنـر والتي تبقي السواد الأعظم من البشرية في حالة من الفقر المزمن بسبب الانانية المتصلبة للدول الغنية ، كل هذه العوامل تثبت بما لا يدع مجالا للشك ان منظمتنا مازال امامها الكثير من العمل الذى لم يتم انجازه .

هل هناك حاجة لأن اذكر بالتحويلات الكبرى في الحياة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية بسبب مولد دول مستقلة فتية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتطور التكنولوجيا في كافة المجالات وامتداد الاحلاف العسكرية والنزاعات ، وتطلع كل الشعوب الى مثل السلام والعدل ، وزيادة الوعي بمصيرنا ؛ كل هذه مصطيات تتطلب تحرير وديمقراطية العلاقات الدولية . وهنا فقط يمكن ان تعمل كافة الدول معا ، سواء في ذلك الكبير منها والصغير ، القوى والضعيف ، الفـقـيـر والفقير على حماية ودعم المكاسب المشتركة التي تتعدى حدود القوميات والتي تتكون عناصرها الحاسمة من السلام والامن الجماعي ورفاهية جميع الشعوب .

(السيد كيوتشا، جمهورية  
الكاميرون المتحدة)

ان مثل هذه التحولات تتطلب ضمنا ان تتمكن الامم المتحدة من لعب دور رائد وان تزداد قدرتها على العمل حتى تصبح المنظم الدائم والمنسق الديناميكي لمصالحنا المشتركة وفقا للمبادئ والاهداف التي حددها الميثاق .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠